التَّــعـلِـيــقَـــاتُ الحِــسَـــــان

على كتاب:

(كلمات القرآن؛ تفسيرٌ وبيان)

لمؤلِّفهِ: الشيخ حَسَنين محمّد مخْلُوف

التَّـعلِيـقَـاتُ الحِـسَـــــان

على كتاب:

(كَلِمَات الْقُرْآن؛ تَفْسِيرٌ وَبَيَان)

لِـمُؤلِّفهِ: الشيخ حَسَنَين مُحمَّد مخْلُوف

صنـعة:

عُمَرُ بنُ عَبْدِ الهادِي الكرخي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدِّمة

إنَّ الحمدَ لله نَحمدُه، ونَستعينُه، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بـالله مِـنْ شرورِ أنفُسِـنا، ومِـن سيِّئاتِ أعْمالِنَا، من يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومن يضْلل فلا هاديَ لهُ، وأشـهدُ أن لا إلـهَ إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأشهَدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ و رسُولُهُ[1].

أمَّا بعد:

فَإِنَّ أصدق الحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَأحسَن الهدي هَديُ محمّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وشرَّ الأمُورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ.

ثمّ أمَّا بعد؛

فإنَّ مِن أشرفِ الفُنونِ والعُلومِ -بل هو أشرَفُها على الإطـلاقِ- ؛ علـمَ التَّفسـير؛ الذي هو بيانٌ لمعاني كلامِ الله -تَبارَكَ وتَعالَى- ؛ **ليَتعرَّفَ المسلمُ على ربِّه مِن خـلال مـا وصفَ به نفسَه**، ولِيَفهمَ المؤمنُ عن ربِّه ما يُريدُه منه..مِنْ توحيدٍ وعبادةٍ..، ويَعِـيَ مـا

---

(١) **فائدة**: ذَكَرَ الإمامُ الألبانيُّ رحمه الله أنَّ تَرْكَ هذه الخطبةِ -خُطبة الحاجَة- **هـو مِـن أسـبابِ عـدمِ حُصول الفائدةِ مِن كثيرٍ مِن الدُّروس والمحاضراتِ [والكُتب]**، مع حرصِ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم البالِغ عـلى تعليمِه أصحابَه إيَّاها. واستدلَّ الإمامُ الألبانيُّ على ذلك بِحدِيث: «**كلُّ خُطبةٍ لَيس فيها تَشهُّدٌ؛ كاليَـدِ الجذماءِ -أي: المقطوعة-**» وبيَّنَ بتفصيلٍ أنَّ المرادَ بالتَّشهُّد هنا هو: خُطبةُ الحاجَة.

انظر: «سِلسلةَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ» تحت الحديث رقم (١٦٩).

قَصَّهُ عليه مِن قَصَص الغابـِرين..للعِـظةِ والعِبرةِ.. ؛ فيَزيدَ إيمانُهُ وثَباتُه على الصِّراط المستقيم..

ولذلك قال شيخُ الإسلامِ وعَلَم الأعلامِ ابنُ تيميَّة ﵀ : «...**ونَدِمْتُ على تَضييعِ أكثرِ أوقاتي في غيرِ مَعاني القُرآن**» -كما في «ذَيلِ طَبَقات الحنابِلَة» (٢/ ٣٩٢)- ؛ يقولُ هذا مع أنَّ الجميعَ يَعلمُ أنَّه صاحبُ المصنَّفاتِ المتينةِ والفتاوَى الرَّزِينةِ التي قَلَّ ما جاء عالِمٌ بعدَه إلا ونَهَلَ منها! **وإنَّما قال ذلك لِما في مَعرفةِ مَعاني القُرآن مِن الخيرِ العَظيم**.

هذا؛ وقد وقفتُ -أثناءَ مُطالعتي- على بعضِ الأخطاء **العَقَديَّة -وغيرِها-** في كتابِ «كَلمات القُرآن تَفسير وبَيان» للأستاذ حَسَنين محمَّد مخلوف -رحمه اللهُ وغفر لهُ-، والذي **صارَ يُطبَع على هامش بعضِ المصاحِف**، وهذا عملٌ جيِّد **مِن حيث الفِكرة**، إلا أنه كان يحتاجُ إلى التَّصحيح، أو اختيارِ تَفاسيرَ أُخرى مُيَسَّرةٍ عُرِفَ أصحابُها بسلامةِ العقيدة، لأنَّ هذا التَّفسير «**قد جَرى مؤلِّفُه (الشَّيخُ مخلوف) على طريقةِ أهلِ الكلام؛ مِن تأويلِ بعضِ الآياتِ المتعلِّقة بالصِّفات وعدمِ إجرائِها على ظاهِرِها و إمرارِها كما جاءَت**[1]» كما قال الشَّيخ محمَّد الخميِّس -حفظهُ اللهُ- في مقدِّمة

---

(١) وقد تبيَّنَ لي مَنهجُ الشَّيخ مخلوف (أكثر) عندما قرأتُ -مؤخَّراً- شرحَه المختصَر على جُزءِ «عقيدة أهلِ الإسلام» لعَبدِ الله بن علوي الحدَّاد! ولَعَلِّي أُشير إلى بعضِ ما وقع فيه مِن الأخطاءِ العَقدية فيما يأتي -إن شاء الله-.

رِسالتِه: «**التعَـقُّبات المفِيدَة على كتابِ (كلِماتِ القُرآن تفسِير وبَيان)**» ، وهذا ما سَـيراهُ القارئُ في ثَنايا هذِه التَّعليقات.

وقال الشَّيخ محمَّد غازي الدروبي -أطالَ اللهُ بالخيرِ بقاءَه- في مقدمة كتابِـه «شَرح الكلماتِ وما تُرشِد إليه الآيات»: «حين كنـتُ مُشـرفاً في مدرسـةِ الصِّـدِّيق لتحفـيظِ القُرآنِ الكريم مِن عام ١٤١٣إلى عام ١٤١٦هــ وجـدتُ بعـضَ الأخطـاءِ في تفسـيرِ كلماتِ القُرآن في كتابِ الشَّيخ مخلوف ، وإنه لم يَرجِع إلى السُّنَّة في تفسـيرِ بعضِـها... » ثم ذكر جُملةً مِن أخطائِه في تأويلِه لبعضِ الصِّفات وغيرِها.

وما أجملَ قَولَ الإمامِ السَّعديِّ ﵀ عن المؤوِّلين والمُعَطِّلـين لِـبعضِ صِـفاتِ ربِّ العالَمين؛ في «تفسـيره» (ص٩٤-٩٥، دار المغنـي): «...والحاصِـل أنَّ مَـن **نفَـى** شـيئاً وأثبتَ شيئاً مما دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ على إثباتِه؛ **فهو مُتناقِضٌ، لا يَثبُتُ له دليـلٌ شرعـيٌّ ولا عَقلي، بل قد خالَف المعقولَ والمنقول**» اهـ.

هذا؛ ولمَّا كان اللهُ قد نَهى مَنْ عنـدَه عِلـمٌ أن يَكتُمَـه؛ إذ قـال: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٤٢]؛ فقد عزَمْتُ على تَبيينِ تِلكَ الأخطـاءِ الواقِعةِ في تفسيرِ الشَّيخِ مَخلوف؛ إذ لم أجدْ مَن قامَ بذلك سِوى رسالةٍ للعلامة محمَّد بـنِ عبد الرَّحمن الخُميِّس -وفقهُ الله- الآنفةِ الـذِّكر- **وهـي مختصـرةٌ جـداً، في ثـماني نُقـاطٍ مُتعلِّقةٍ بِمسائلَ عقديَّةٍ** -سَأُشيرُ إليها في مواضِـعِها-، **ولكنِّـي** رأيـتُ في كتـابِ الشَّـيخِ مخلوفٍ مخالفاتٍ **عقديَّةً أُخرى** لم يَتعقَّبها الشَّيخُ الخميسُ، **وأيضاً** رأيتُ بعـضَ الأخطـاءِ المتعلِّقة في التَّفسير بشكلٍ عامٍّ؛ **فآثرتُ التَّنبيهَ عليها؛ بياناً للنَّـاس، ودِفاعـاً عـن العقيـدةِ**

السَّلفيَّة، وصَوناً لأصولِ التَّفسيرِ، اسْتِئناسَاً بقولِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّة ﷺ -في «مجموعِ الفَتاوَى» (١٩/ ١٢٣)- : «**يَجِبُ أَنْ نُبَيِّنَ الحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَيَانُ خَطَأِ مَنْ أَخْطَأَ مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْأُمَرَاءِ!**»، **واللهُ المُعينُ لا ربَّ سِواه.**

ومما يَجدُر ذِكرُه في هذه المقدِّمة: التَّنبيهُ إلى «أنَّ الواجبَ على المسلمِ في تفسيرِ القُرآن أن يُشعرَ نفسَه حين يُفسِّر القرآنَ بأنَّه مُترجِمٌ عنِ الله تَعالى، شاهدٌ عليه بما أرادَ مِن كلامِه؛ **فيكونُ مُعظِّماً لهذه الشَّهادةِ خائفاً مِن أنْ يقولَ على الله بِلا علمٍ فيَقع فيما حرَّمَ اللهُ**؛ فيُخزَى بذلك يومَ القيامة، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا **وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾[الأعراف:٣٣] وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ **كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ** وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[الزمر:٦٠]»[1].

وممَّا يُنَبَّهُ عليهِ في هذا المقامِ -أيضاً- : أنَّ **المرجعَ في تفسيرِ القُرآن يكونُ إلى**[2]:

١ - **كلامِ الله تعالى**؛ فيُفَسَّر القُرآن بالقُرآن، لأنَّ الله تعالى هو الذي أنزَلهُ، وهو أعلَمُ بما أرادَ به. ومثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[يونس:٦٢] **فقد فسَّر (أَوْلِيَاءَ الله) بِقولِه في الآيةِ التي تَليها** : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾[يونس:٦٣].

---

(١) «أصولٌ في التَّفسير»: (ص٢٩) للإمامِ ابنِ عُثيمين ﷺ ، ط الثَّانية لدارِ ابنِ الجوزي.

(٢) ما سيأتي نقلٌ عن المرجِع السَّابق: (ص٣٠-٣٣) باختصار.

٢- **كَلام رسـولِ الله** ﷺ، فيُفسِّرـ القُـرآنُ بالسُّـنَّة، لأنَّ رسـولَ الله ﷺ مُبلِّغٌ عن اللهِ تعالى، فهو أعلم النَّاس بِمُرادِ الله تَعالى بكلامِه. ومثالُ ذلك: قولُه تعـالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾[يونس:٢٦] **ففسَّر النبيُّ** ﷺ **(الزِّيادة) بالنَّظر إلى وجهِ الله تعالى،**كما جاء في «صحيحِ مُسلمٍ» (١٨١) عن صُهيب بـنِ سِـنان رضي الله عنه عـن النبيِّ ﷺ في حديثٍ قال فيه: «فيَكشفُ -أي: الرَّبُّ- الحِجابَ؛ فما أُعطُـوا شـيئاً أحبَّ إليهم مِن النَّظرِ إلى ربِّهم عزَّ وجلَّ»، **ثم تَلا هـذه الآيـةَ:** ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾[يونس:٢٦] .

٣- **كلامِ الصَّحابةِ** رضي الله عنهم لا سيَّما ذَوُو العِلم منهم والعِناية بالتَّفسـير، لأنَّ القـرآنَ نزل بِلُغَتِهم وفي عَصـرِهم، ولأنَّهم -بعـد الأنبيـاءِ- أصـدقُ النَّـاس في طلـبِ الحـق، وأسلَمُهم مِن الأهواء، وأطهرُهُم مِن المخالَفـة التـي تَحُـول بـين المـرءِ وبـين التَّوفيـق للصَّواب. ولذلك أمثلة كثيرة جداً منها: قولُـه تعـالى:﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[النساء:٤٣] فقد صـحَّ عـن ابـنِ عبَّـاسٍ رضي الله عنهما: أنه فسَّر الملامَسةَ بالجِماع[١].

[وجاء عن ابنِ مَسعودٍ رضي الله عنه قولُه: «اللَّمسُ: ما دونَ الجِماع»[٢]. وقولُ ابنِ عبَّاسٍ

---

(١) انظر: «تفسير ابن جرير» (٨/ ٣٨٩-٣٩٢) بتحقيـق الشـيخين محمـود شـاكر وأخيـه، ط الأولى، الرسالة.

(٢) المصدر السابق (٨/ ٣٩٣).

أولى بالصَّوابِ لِصحَّةِ الخبرِ عن رسولِ الله ﷺ أنه قبَّل بعضَ نِسائِه ثم صلَّى ولم يتوضَّأ، صحَّحه الإمامُ الألبانيُّ في «تخريجِ المِشكاةِ» (٣٢٣).

مَلحوظةٌ: إذا تعارَضَ تفسيرُ الحديثِ لآيةٍ مع تفسيرِ صحابيٍّ أو تابعيٍّ؛ فعلينا أن نُوَفِّق بين التَّفسيرَيْن، وإن لم يُمكنْ؛ فالواجبُ أن نُقدِّمَ تفسيرَ الرَّسولِ ﷺ على تفسيرِ غيرِه –مَهما كان–؛ لأنَّه أعلمُ بِمُرادِ الله، ولأنه لا يَنطق عن الهوى، ولأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[الحجرات: ١]، أي: لا تُقدِّموا قولاً ولا فعلاً، كما قال الإمامُ ابنُ كثير][1].

٤ – **كلامِ التَّابِعينَ** الذين اعتَنَوا بأخذِ التَّفسيرِ عن الصَّحابة ﭫ؛ لأنَّ التَّابعين خيرُ النَّاس بعد الصَّحابة، وأسلمُ مِن الأهواء ممن بَعدَهُم، ولم تَكُنِ اللُّغةُ العربيَّة تغيَّرت كثيراً في عَصرِهم، فكانوا أقربَ إلى الصَّواب في فَهمِ القرآن ممن بَعدَهم.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة في «مُقدِّمة في أصولِ التَّفسير» (ص٤٦): «إذا أَجمعُوا –يعني التَّابِعين– على الشَّيءِ فلا يُرتابُ في كَونِهِ حُجَّة، فإن اختَلفُوا فلا يكونُ قَولُ بعضِهم حُجةً على بعضٍ ولا على مَن بَعدَهم، ويُرجَع في ذلك إلى لُغةِ القُرآن أو السُّنَّة، أو عُموم لُغةِ العَرب».

وقال أيضاً (ص٣٨): «مَن عَدَل عن مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابِعين **وتفسيرِهم** إلى

---

(١) زيادةٌ نقلتُها عن كتاب «كيف نفهم القرآن» (ص١١-١٢) – بتصرف يسير – لشيخنا محمد بن جميل زينو –حفظه الله تعالى–.

ما يُخالف ذلك؛ كان مُخطِئاً في ذلك **بَل مُبتدِعاً**، وإن كان مُجتهداً؛ مغفوراً له خَطؤُه...

فمَن خالف قولَهم **وفَسَّر القرآنَ بِخلافِ تَفسيرِهم**؛ فقد أخطأ في الدَّليل والمدلولِ جميعاً».

٥- ما تقتضيهِ الكلماتُ مِن المعاني الشَّرعيَّة أو اللُّغويَّة حسب السِّياقِ لِقولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾[النساء: ١٠٥] .

فإنِ اختلفَ المعنى الشَّرعيُّ واللُّغويُّ؛ أُخذ بما يَقتضِيهِ الشَّرعيُّ؛ لأنَّ القُرآنَ نَزلَ لِبيانِ الشَّرعِ، لا لِبيانِ اللُّغةِ إلا أن يكونَ هُناكَ دَليلٌ يُرجِّحُ المعنى اللُّغَويَّ فَيؤخذ به.

مثال ما اختَلَف فيه المَعنيانِ وقُدِّم الشَّرعيُّ: قولُه تعالى في المُنافِقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا﴾[التوبة:٨٤] فالصَّلاةُ في اللُّغة: الدُّعاء، وفي الشَّرعِ: هُنا الوُقوف على الميِّت للدُّعاء له بِصفةٍ مَخصوصةٍ؛ فيُقدَّمُ المعنَى الشَّرعيُّ؛ لأنَّه المقصودُ للمُتكلِّم المعهودُ للمُخاطَب، وأمَّا مَنعُ الدُّعاء لهم على وجهِ الإطلاق فمِن دليلٍ آخَر.

ومثالُ ما اختَلَف فيه المَعنيانِ وقُدِّم فيه اللُّغويُّ بالدَّليل: قولُه تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ﴾[التوبة:١٠٣] فالمرادُ بالصَّلاةِ هُنا: الدُّعاء، وبدليلِ **ما رواهُ البُخاريُّ** (٤١٦٦) **ومُسلمٌ** (١٠٧٨) عن عبدِ الله بنِ أبي أَوْفَى قال: كان إذا أتى رجلٌ النبيَّ ﷺ بِصَدَقَتِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيه»؛ فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ على آلِ أبي أَوْفَى».

وأمثِلة ما اتَّفقَ فيه المَعنيانِ الشَّرعيُّ واللُّغويُّ كثيرة: كالسَّماء، والأرض، والصِّدق، والكذب، والحجر، والإنسان...



هذا ما أردتُّ التَّنبيهَ عليه ليكونَ **بمثابة أصولٍ** نرجع إليها أثناءَ التَّعليقاتِ الآتِية.

وستكون التَّعليقاتُ مُرتَّبةً حسب تَرتيب الآياتِ في المصحَف، وسأُثْبِتُ الآيةَ بدايةَ كلِّ تعليق؛ كي لا يَضطرَّ القارئُ إلى الرُّجوعِ للمُصحفِ، وأَرمزُ لكلامِ الشَّيخ مخلوف بهذا الرَّمز: (❖)، ولِتعليقاتي بهذا الرَّمز: (☑)، **وأُحاوِلُ أن تكونَ التَّعليقاتُ مختصَرةً قدرَ الإمكانِ دُون إخلال** -إن شاءَ اللهُ-، ومع هذا لا بُدَّ أن تكونَ هُناك أخطاءٌ وأخطاء؛ لا يَسلم مِنها كتابٌ سِوى كتابِ ربِّ الأربابِ.

«وأرغبُ إلى مَن يَقفُ على هذه التَّعليقات؛ أن يقومَ لله قيامَ مُتجرِّدٍ عن هَواه، **قاصِدٍ لرِضاء مَولاهُ، ثم يَقرؤُها مُتفكِّراً**... ثمَّ **يَحكُم** فيها بما **يُرضِي اللهَ** وعبادَه المؤمنين؛ فإنْ رأَى حقاً: **تَبعَهُ وشكَرَ عليه**، وإن رأى باطلاً: ردَّه على قائِله **وأهدى الصَّواب إليه**؛ فإنَّ الحقَّ لله ورسولِه، **والقَصدَ أن تكونَ كلمةُ السُّنَّة هي العُليا**؛ جِهاداً في الله وفي سبيلِه، واللهُ عند لِسان كلِّ قائلٍ وقلبِه، وهو المطَّلِع على نيَّتِه وكسبِه، **وما كانَ أهلُ التَّعطيل أولياءَه، إنْ أولياؤُه إلا المتَّقون المؤمِنون المصدِّقون**»[1].

وكتب

أبو حَفص عُمَرُ بن عَبد الهَادي الكَرْخِيّ

---

(١) مِن كلامِ الإمامِ ابنِ القيِّم ﷺ في مقدِّمةِ (نُونيَّتِهِ) **بِتصرُّفٍ**، انظُر: «التَّعليق المُختَصَر على القَصيدةِ النُّونيَّة» (١/ ١٧) للعلاَّمة الفَوزان -حفظَهُ اللهُ-.

التَّـعلِيـقَـاتُ الحِـسَـــانُ

عَلى كِتابِ:

(كَلِمَات الْقُرْآنِ؛ تَفْسِيرٌ وَبَيَانٌ)

أولاً: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة:٣٤].

❖ قالَ في تَفسيرِ ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾: «اخْضَعُوا لَهُ، أو سُجود تحيَّةٍ وتَعظيم».

☑ قلتُ: وقد كان ذلكَ جائِزاً في شرعِ مَن قَبلنا، **وهو مَنسوخٌ في شرعِنا**؛ لِمَا جاءَ عن عبدِ الله بنِ أبي أَوفَى قال: قدِم مُعاذٌ اليمنَ -أو قال: الشَّامَ- فرأى النَّصارى تَسجدُ لِبَطارِقتِها وأساقِفَتِها، فَرَوَّأَ -أي فَكَّرَ- في نفسِه أنَّ رسولَ الله أحقُّ أنْ يُعَظَّم، فلمَّا قَدِم قال: يا رسولَ الله رأيتُ النَّصارى تَسجُد لِبطارِقَتِها وأساقِفَتِها، **فرَوَّأْتُ في نفسِي أنَّك أحقُّ أن تُعَظَّم**، فقال: «**لو كنتُ آمرًا أحداً أن يَسجُدَ لأحَدٍ لَأَمَرْتُ المرأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِها**، ولا تُؤدِّي المرأةُ حقَّ الله عزَّ وجلَّ عَلَيْها كُلَّهُ حتَّى تُؤدِّيَ حَقَّ زَوجِهَا عَلَيْهَا كُلَّهُ حتَّى وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَها وَهِيَ عَلى ظَهْرِ قَتَبٍ لأَعْطَتْهُ إِيَّاهُا».

و هذا إسنادٌ صَحيحٌ على شَرطِ مُسلمٍ كما قال الإمامُ الألبانيُّ في «الصَّحيحةِ» (١٢٠٣)، وانظُر -أيضاً- : «الصَّحيح المُسنَد ممَّا لَيسَ في الصَّحيحَيْن» (١٢٨٦) لشَيخِنا الإمامِ الوادِعيِّ رحمه الله؛ فقد أوْرَدَه مِن حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه مختَصَراً .

ثمَّ؛ إنَّ الشَّيءَ **المُحرَّمَ** فِعلُه إذا أمَر اللهُ بفعلِه **صارَ واجباً على مَن وقَع عليهِ الأمرُ**؛ كما في هذه الآياتِ، ومِن الأمثلةِ على ذلك: أنَّ اللهَ أمَر إبراهيمَ صلى الله عليه وسلم بِذبحِ ابنِه.. **ومَعلومٌ**

أنَّ قَتلَ الابنِ مِن كبائرِ الذُّنوبِ[١]؛ فأصبحتِ الكبيرةُ -هُنا- : أمراً واجباً فِعلُه.

هذا؛ ولم يُنبِّه الشَّيخُ مَخلُوفٌ على ذلك -قط- في المواضع التي ذكَـر اللهُ فيهـا قصـةَ آدَم ﷺ مع الملائِكة، علماً أنَّه يُنبِّه على مسائلَ ذَكَر المفسِّرون أنَّها نُسِخَت، **وقـد يكـونُ فيها خِلافٌ.. وسَيَمُرُّ معَنا شيءٌ مِن ذلك**؛ فَكُن على تَذَكُّر.



ثانيـــــــــاً : ﴿**وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[البقرة:١١٥].

❖ قالَ في تَفسيرِ ﴿**فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ**﴾: «جِهتُهُ التي رَضِيَها وأَمركُم بِها».

☑ قال الإمامُ السَّعديُّ في «تفسيره» (٦٣-٦٤): «في الآيةِ **إثباتُ الوَجهِ لله تَعالى**، على الوَجهِ اللائِقِ بِه تعالى، **وأنَّ لله وجهاً لا تُشبهُه الوُجوه**، وهو تَعالى واسـعُ الفَضـلِ والصِّفات، عظيمُها، عليمٌ بِسرائِرِكُم ونِيَّاتِكُم؛ فمِن سَعَتِه وعِلمِه وسَّـعَ لكـم الأَمـر، وقَبِل مِنكُم المأمور، فَلَهُ الحمدُ والشُّكر».

وَقالَ الإمـامُ ابـنُ عُثيمـينَ في «تفسِـيرِه» (سُـورة البقـرَةِ ٢/ ١٣): «اختَلـفَ فيـه المفسِّرونَ مِن السَّلفِ والخلفِ، فقـالَ بعضُـهُم: المـرادُ بِـه وَجـهُ الله الحقيقـيُّ؛ وقـال بعضُهُم: المرادُ بِهِ الجِهةُ: ﴿**فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ**﴾ يَعني: في المكانِ الذي اتَّجهتُم إليـهِ جِهـةُ الله

(١) راجِع «تفسِيرَ الإمامِ ابنِ عُثيمِين ﵀» (سورَة البَقرة ١/ ١٢٦) ط الأولى لِدارِ ابنِ الجَـوزي، وانظُر مِثلَ ذلك في «تفسيرِ آياتٍ مِن القُرآن» (ص١١١) لشَيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب ﵀ ، ط الأولى لِدارِ الإمامِ أحمَد.

عزَّ وجلَّ؛ وذلك لأنَّ اللهَ مُحيطٌ بكلِّ شيءٍ، **ولكنَّ الرَّاجِحَ أنَّ المرادَ به الوجـهُ الحقيقـيُّ؛ لأنَّ ذلك هو الأصل، وليس هناك ما يَمنعُه؛ وقد أخبر النَّبيُّ** صلى الله عليه وآله وسلم **أنَّ اللهَ تَعالى قِبَـل وَجهِ المُصَلِّي**(١)؛ والمُصَلُّون حسب مَكانِهم يتَّجِهُون».



ثالثـــــاً : ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ**﴾[البقرة:١٨٠].

❖ قالَ في تَفسيرِ ﴿**ٱلْوَصِيَّةُ**﴾: «**نُسِخَ** وُجوبُها بآيةِ المواريثِ».

☑ قُلتُ: هـذا قـولُ جُمهـورِ المُفسِّـرين، لكـنَّ «بعضَـهم يَـرى أنَّهـا في الوالِـدَيْن والأَقربين غيرِ الوارِثِين، مع أنَّه لم يَدلَّ على التَّخصِيص بذلك دَليلٌ، والأَحسـنُ في هـذا أن يُقالَ: إنَّ هذه الوصيَّةَ للوالِدَيْن والأقرَبين مُجمَلة، ردَّها اللهُ تعالى إلى العُرفِ الجارِي.

ثم إنَّ اللهَ تَعالى قدَّر للوَالِدَيْن الوارِثَين وغيرِهما مِن الأقارِب الوَارِثِين هذا المعروفَ في آياتِ المواريـثِ، بعـد أن كـان مُجمَـلاً وبقـيَ الحُكـمُ فـيمَن لم يَرِثُـوا مِـن الوالِـدَين المنُوعَيْنِ مِن الإرث وغيرِهما ممن حُجبَ بِشـخصٍ أو وَصـفٍ، فـإنَّ الإنسـانَ مَـأمورٌ بالوصيَّة لهؤلاءِ وهُم أحقُّ النَّاس ببِرِّه، وهذا القولُ تتَّفِقُ عليه الأمَّةُ، ويَحصلُ به الجَمعُ بين القَولَينِ المُتقدِّمَيْن، لأنَّ كُلاًّ مِن القائِلين بهـما كـلٌّ مـنهم لحَـظ مَلحظـاً، واختَلَـف الموردُ؛ فبِهذا الجمعِ يحصُل الاتِّفاقُ والجمعُ بين الآياتِ، **لأنَّه مهما أمكـنَ الجمـعُ كـان**

(١) رَواهُ البُخاريُّ (٤٠٦)، ومُسلمٌ (٥٤٧).

أحسنَ مِن ادِّعاءِ النَّسخِ، الـذي لم يَـدلَّ عليـه دليـلٌ صَـحيح» كـما في «تفسـيرِ الإمـامِ السَّعديِّ» (ص٨٥)، وقرَّر ذلـك تلميـذُه ابـنُ عُثيمـين في «تفسـيرِه» (سـورة البقَـرة ٢/ ٣٠٥-٣٠٩).



رابعـــاً : ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ **يُطِيقُونَهُۥ** فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ **فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ** وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقـــــرة:١٨٤-١٨٥].

❖ قـال في تفسـيرِ﴿**يُطِيقُونَهُۥ**﴾: «**يَسـتطِيعونَه،** والحُكـمُ مَنسـوخٌ بآيـةِ ﴿**فَمَن شَهِدَ**﴾».

☑ قلتُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ»! رواهُ البُخاريُّ (٤٥٠٥).

وقال ابنُ عُمَر رضي الله عنهما: «هِيَ مَنْسُوخَةٌ»! رواهُ البُخاريُّ -أيضاً- (٤٥٠٦).

ولْنَتَذَكَّرْ -معاً- ما نبَّهـتُ عليـه في (المقدِّمـة) مِـن وجـوبِ الجمـعِ بـين القَـولَين اللَّـذَيْن ظاهرُهما التَّعارض، فإن لم يُمكن؛ رجَّحنا أحدَهما بالدَّليل.

وهُنا عندنا قولانِ مُتعارِضانِ لا يُمكنُ الجمعُ بينَهُما؛ فماذا نرجِّح؟

نَنظُر في أدلةِ القَولَيْن:

أما القَولُ بالنَّسخ؛ فلِما ورَد عن سَلمةَ بنِ الأكوَعِ وغيرِه في «الصَّحيحَينِ»[(١)] وغيرِهما: أنَّهم كانوا - **بعدَ** نُزول هذه الآيةِ على عَهد رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم - في صَومِ شهرِ رَمضانَ **بالخِيارِ** بينَ الصَّومِ والإفطار؛ **فيَكونُ هذا دليلاً على النَّسخ**.

وأمَّا القولُ بِعَدَمه؛ فمِن أجلِ تأويلِ قولِه تَعالى: ﴿**يُطِيقُونَهُۥ**﴾ بـ: يتكلَّفونَه، أي: على جهدٍ منهم وعُسر، وهم الشُّيوخ والعجائِز، وحُكم هؤلاءِ: الإفطارُ والفِديَة. يُنظَر «تفسيرُ الإمامِ السَّعديِّ» (ص٨٦)، و«تفسيرُ الزَّمخشَري**!**» (١/ ٢٥٢).

وهذا قد يُضعَّف؛ «لأنَّ قولَه بآخِرها: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ **يدلُّ على أنَّهم يَستطيعُون الصِّيام، وأنه خُوطِب به مَن يَستطيع**» كما قال الإمامُ ابنُ عُثيمِين في «تفسيرِه» (سورة البقرة ٢/ ٣٢٢).

قلتُ: فالقولُ بالنَّسخِ أرجَحُ؛ **لِصحَّةِ الأثَر بذلك**، مع أن الوجهَ الثَّاني الذي ذكرتُه؛ صحيحٌ مَعمولٌ به عند السَّادةِ العُلماء **من حيثُ الحُكمُ الفِقهيُّ**. واللهُ أعلَم.



خامساً : ﴿**وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ**﴾[البقرة:١٩٥].

❖ قال عندَ تفسيرِ ﴿**ٱلتَّهۡلُكَةِ**﴾: «الهلاكُ بِتركِ الجهادِ والإنفاقِ فيه».

☑ قلتُ: اعتمدَ الشَّيخ في ذلك على سَببِ نُزولِ الآيةِ؛ وهو صَحيحٌ، ولكنَّ عُلماء الأصولِ يَقولون: «إذا نزلتِ الآيةُ لسَببٍ خاصٍّ، ولَفظُها عامٌّ؛ كان حُكمُها

---

(١) البُخاري (٤٥٠٧)، ومُسلِم (١١٤٥)، وانظُر: «تفسِير الإمامِ الطَّبري» (٣/ ٤١٨-٤٣٥).

شاملاً لِسَبَبِها، ولكلِّ ما يَتناولُه لَفظُها؛ لأنَّ القرآنَ نـزلَ تَشريعاً عاماًّ لجميع الأمَّة، فكانت **العِبرةُ بِعُموم لفظِه لا بِخُصوصِ سَبَبِه**» كما في «أُصول في التَّفسير»: (ص١٦) للإمامِ ابنِ عُثيمين رحمه الله.

ولذا فسَّرها الإمامُ السَّعدي في «تفسيره» (ص٩٠) بقولِه: «والإلقاءُ باليَد إلى التَّهلُكة يرجع إلى أمرَيْن: تَرْكِ ما أُمِر به العَبد إذا كان تركُه مُوجِباً أو مقارِباً لهلاكِ البَدن أو الرُّوح، وفِعلِ ما هو سَببٌ مُوصلٌ إلى تَلَفِ النَّفس أو الرُّوح، **فيدخلُ تحتَ ذلك أمورٌ كثيرةٌ**، فمِن ذلك: تركُ الجِهاد في سبيل الله، أو النَّفقَةِ فيه، الموجِبُ لتسلُّط الأعداء، **ومِن ذلك تغريرُ الإنسانِ بنَفسِه في مُقاتَلَةٍ أو سَفَرٍ مَخوفٍ، أو محَلِّ مَسبَعةٍ أو حيَّاتٍ، أو يَصعدُ شَجراً أو بُنياناً خطِراً، أو يدخلُ تحت شيءٍ فيه خطَر ونحو ذلك،** فهذا ونحوُه، ممن ألقَى بيدِه إلى التَّهلُكة».

وتفصيلُ ذلك له موضعٌ آخَر.. **ويكفي الإشارةُ إلى أنَّ العلماءَ المعتَبَرين يَرَون أنَّ الجهاد دون اكتمالِ شروطِه -كما هو حالُنا اليومَ!- هو مِن باب الإلقاءِ بالنَّفس إلى التَّهلُكة.**



سادِساً: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ**﴾[البقرة:٢١٠].

❖ قال في تَفسيرِ ﴿**ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ**﴾: «طاقاتٌ مِن السَّحاب الأَبيضِ الرَّقيق».

☑ قلتُ: ولم يتطرَّق المفسِّرُ لقولِه تعالى: ﴿**يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ** فِى ظُلَلٍ..﴾ **والتي فيها إثباتُ صِفة المجيءِ** للهِ عزَّ وجلَّ.

ويَحسُن بي في هذا المقامِ أن أنقلَ كلاماً مَتيناً للإمامِ السَّعديِّ ﷺ في الردِّ على مَن **يُعطِّل هذه الصِّفةَ أو يُحرِّفُها**؛ فيقولُ في «تفسيرِه» (ص٩٤-٩٥، دار المغني) عند هذه الآية: «...وهذه الآيةُ وما أشبهها دليلٌ لمذهبِ أهلِ السُّنة والجماعة، المُثبتين للصِّفات الاختياريَّة، **كالاستواءِ، والنُّزول، والمجيء، ونحو ذلك** مِن الصفات التي أخبر بها تعالى عن نفسِه، أو أخبرَ بها عنهُ رسولُه ﷺ، فيُثبتونها على وجهٍ **يَليقُ بجلالِ الله** وعَظمتِه، مِن غيرِ تَشبيهٍ ولا تحريف، **خِلافاً للمُعطِّلةِ على اختلافِ أنواعِهم**، مِن الجهميَّة، والمعتزِلة، **والأشعريَّة**، ونحوهم، ممن يَنفي هذه الصِّفات، ويتأوَّل لأجلِها الآياتِ **بتأويلاتٍ ما أنزل اللهُ عليها مِن سُلطان، بل حَقيقتُها القدحُ في بيانِ الله وبيانِ رسولِه، والزَّعمُ بأنَّ كلامَهم هو الذي تَحصلُ به الهدايةُ في هذا البابِ، فهؤلاءِ ليس معهم دليلٌ نقليٌّ، بل ولا دليلٌ عَقليٌّ**، أمَّا النَّقليُّ فقد اعترَفُوا أنَّ النُّصوص الواردةَ في الكتاب والسُّنَّة ظاهِرُها -بل صريحُها- دالٌّ على مذهبِ أهلِ السُّنَّة والجماعة، وأنَّها تحتاجُ لِدلالتها على مذهبِهم الباطل أن تَخرجَ عن ظاهِرِها ويُزادُ فيها ويُنقَص، **وهذا كما تَرى لا يَرتَضيهِ مَن في قلبِه مِثقالُ ذرَّةٍ مِن إيمان**، وأمَّا العقل فليس في العقلِ ما يَدلُّ على نفيِ هذه الصِّفات، **بل العقلُ دلَّ على أنَّ الفاعلَ أكملُ مِن الذي لا يَقدرُ على الفِعل، وأنَّ فِعلَه تعالى المتعلِّقَ بِنفسِه والمتعلِّق بخلْقِه هو كمال**، فإنْ زَعموا أنَّ إثباتَها يَدلُّ على التَّشبيه بخَلْقِه، قيلَ لهم: الكلامُ على الصِّفات يَتبعُ الكلامَ على الذَّات، **فكما أنَّ لله ذاتاً لا تُشبهُها الذَّوات، فَلِلَّهِ صِفاتٌ لا تُشبهُها الصِّفات، فصفاتُه تبعٌ لِذاتِه**، وصفاتُ خَلْقِه تبَعٌ لذواتِهم، فليس في إثباتِها ما يقتضي التَّشبيهَ بِوجهٍ.

ويُقال -أيضاً- لمن أثبتَ بعضَ الصِّفات، ونفى بعضاً، أو أثبتَ الأسماء دون الصِّفات: إما أن تُثبتَ الجميع كما أثبَتهُ اللهُ لنفسِه، وأثبتهُ رسولُه، وإمَّا أن تنفيَ الجميع، وتكون مُنكِراً لربِّ العالمين، **وأمَّا إثباتُك بعضَ ذلك، ونفيُك لبَعضِه؛ فهذا تَناقُض**، فَفرِّق بين ما أثبتَّه وما نَفيتَه، ولن تَجد إلى الفَرقِ سبيلاً، فإنْ قلتَ: ما أثبتُه لا يَقتضي تَشبيهاً، قال لكَ أهلُ السُّنة: والإثباتُ لما نفيتَه لا يَقتضي تشبيهاً، فإن قلتَ: لا أعقِلُ مِن الذي نفيتُه إلا التَّشبيه، قال لك النُّفاة: ونحن لا نَعقلُ مِن الذي أثبتَه إلا التَّشبيه، **فما أجبتَ به النُّفاة، أجابكَ به أهلُ السُّنَّة لما نَفيتَه**.

والحاصلُ أن مَن نفَى شيئاً وأثبتَ شيئاً مما دلَّ الكتابُ والسُّنَّة على إثباتِه؛ فهو مُتناقِض، لا يَثبتُ له دليلٌ شرعيٌّ ولا عَقلي، بل قد خالَف المعقولَ والمنقول» أهـ .

وهُنا **تنبيهٌ مُهمٌّ**: قال الإمامُ ابنُ عُثيمين في «تفسيرِه» (سورة البقرة ٣/ ١٢) -بعد أن أثبتَ لله صفةَ الإتيانِ الحقيقيِّ-: «قوله تعالى: ﴿**فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ**﴾؛ (في) مَعناها (مع)؛ يعني يأتي مُصاحباً لهذه الظُّلل؛ وإنَّما أخرَجْناها عن الأصلِ الذي هو الظَّرْفيَّة؛ لأنَّا لو أخذناها على أنَّها للظَّرفيةِ صارتْ هذه الظُّلَلُ مُحيطةً بالله عزَّ وجلَّ؛ **واللهُ أعظمُ وأجلُّ مِن أن يُحيطَ به شيءٌ مِن مخلوقاتِه**؛ ونظيرُ ذلك أن نقولَ: جاء فلانٌ في الجَماعةِ الفُلانيَّة -أي معهم-؛ وإن كان هذا التَّنظيرُ ليس مِن كلِّ وجهٍ؛ لأنَّ فلاناً يُمكنُ أن تُحيطَ به الجماعة؛ ولكنَّ اللهَ لا يُمكنُ أن يُحيط بهِ الظُّلَل؛ وهذا الغَمام يأتي مُقدمةً بين يدي مَجيءِ الله عزَّ وجلَّ، كما قال تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ**﴾[الفرقان: ٢٥]؛ فالسَّماءُ تَشقَّقُ -لا تَنشقُّ- كأنَّها تنبعث مِن كلِّ جانبٍ؛ وقيل إنَّ (في) بمعنى (الباء)؛

فتكـــون كقولِـــه تعـــالى: ﴿**وَنَحۡنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمۡ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٖ مِّنۡ عِندِهِۦٓ أَوۡ بِأَيۡدِينَاۖ**﴾[التوبة: ٥٢]؛ وهذا قولٌ باطلٌ لمخالفَتِه ظاهرَ الآيةِ».

ثمّ كَتَبَ إليَّ -مؤَخَّراً- أخي الكـريمُ ياسِـين بـنُ محمَّـد نـزَّال -بعـد قراءتِـه لهـذه التَّعليقات- ما يَلي:

«الأفضلُ -كما قال المحقِّقون- أن تضمِّنَ الفِعلَ ليشملَ على معانٍ زائدة، **بدلاً من تقديرِ حرفِ الجرِّ بحَرف آخَر**.

فقوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾؛ هو تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾.

والمعنى: أن اللهَ تعالى يَجيءُ في وقتِ تَشَقُّق السَّماء بالغَمام.

وبذلك يكونُ المعنى الزَّائدُ الذي دلَّت عليه الآيةُ هو وقتُ الإتيانِ والمجـيءِ، والله تَعالى أعلَم».

قلتُ: هذا هو عَين ما أردتُ إثباتَه، فجزَى اللهُ أخانا ياسِينَ خَيراً.



سابعاً : ﴿**أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ** ...﴾[البقرة:٢٥٨].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ**﴾: «هُو نمرودُ بنُ كَنعان الجبَّار».

☑ قلتُ: وتَعيينُ اسمِه ونسَبِه لو كان فيه فائدةٌ لما أهمَلَـهُ ربُّنـا -تَبـارَكَ وتَعـالَى-؛ «فالتَّعرُّض لذلك وما أشبهه مِن باب التكلُّف والتَّكلُّم بلا عِلم، ولهذا إذا تكلَّـم أحَـد

في مثلِ هذا تجدُ عندَه مِن الخَبط والخَلطِ والاختلافِ الذي لا يَستقرُّ له قرار ما تَعـرِفُ به **أنَّ طريقَ العِلم الصَّحيح؛ الوُقوفُ مع الحقائِق، وتـركُ التَّعـرُّض لمـا لا فائـدةَ فيـه،** وبذلكَ تَزكو النَّفسُ، ويزيدُ العِلم مِن حيث يظنُّ الجاهلُ أن زيادَتَه بِذكرِ الأقوال التي لا دليلَ عليها، ولا حُجَّة عليها ولا يَحصُل منها مِن الفائدةِ إلا تشويشُ الذِّهنِ واعتيادُ الأمورِ المشكوكِ فيها» قاله الإمامُ السَّعديُّ في «تفسيره» (ص٦٩٣).

قلتُ: وهذا ما فعلهُ تلميذُ الإمامِ السَّعدي: الشَّيخ الإمامُ محمَّدُ العُثَيمين –رحمَهُما الله تَعالى– في «تفسيرِه» (سورة البقـرة ٣/ ٢٧٩) حيـثُ قـال: «**ولا يَعنينـا أن نعـرِفَ اسمَه**؛ أهو نمروذ بن كَنعان؟ أم غيره؟ **المهمُّ هو القِصَّة**».



ثامنـــاً: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ**﴾[آل عمران:٣٣].

❖ قال في تفسير ﴿**وَءَالَ عِمۡرَٰنَ**﴾: «عيسى وأمُّه مَريمُ بنتُ عِمران».

☑ قال الإمامُ الطَّبريُّ في «تفسيره» (٦/ ٣٢٦): «إنما عَنـى بــ﴿ءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ﴾: **المؤمنين**. وقد دلَّلْنا على أن (آلَ الرَّجل): **أتباعَه وقومَه، ومَن هو عـلى دِينِـه**. وبالذي قُلنا في ذلك رُوي القولُ عن ابنِ عبَّاس أنه كان يقولُه».

فعُلِمَ أن **تفسيرَ الصَّحابي، ودلالة اللُّغة،** تُخالفانِ ما ذهب إليه الشَّـيخ مخلـوف مـن تخصيصِه الآلَ هُنا بـ(عِيسى وأمِّه) عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ!



تاســـعاً : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَـٰنِهِمۡ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمۡ فِى ٱلۡأَخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ** ...﴾[آل عمران:٧٧].

❖ قال في تفسير ﴿**وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ**﴾: «لا يُحسِن إليهم ولا يَرحمهُم».

☑ قلتُ: وهذا تفسيرٌ ناقِص؛ لأنَّ في الآية إثباتًا لِصِفةٍ مِن صِفاتِ البارِي جلَّ وعَلا، **ألا وهي النَّظرُ والإبصارُ بِعَينِه** -عزَّ وجلَّ- ؛ لمْ يذكُرْها الشَّيخ! أما مُفسِّرو أهلِ السُّنة فقالوا: أي لا **يَنظر** إليهم **بِعَينِ** الرَّحمةِ والعَطف.

والنَّظر إن عُدِّي بـ(إلى) **فهو بِالعَين**؛ كما في هذه الآية.

انظُر: «تفسِير الإمامِ ابنِ عُثيمين» (سورة البقرة ٣/ ١١-١٢)، و«تفسِيرَ الإمـامِ الشَّوكاني» (١/ ٥٨٢)، و«تفسيرَ الإمامِ ابنِ كَثير» (٢/ ٦٢)، وغَيرهم -رحمَهُم الله-.

وانظر ما سيأتي في التَّعليق (الثالث والثَّلاثين).



عاشـــراً : ﴿**وَلِكُلٍّ جَعَلۡنَا مَوَ ٰلِىَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَ ٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ ۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ شَهِيدًا**﴾[النساء:٣٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ**﴾: «حالَفتُموهم وعاهدتُموهُم **على التَّوارثِ**، و هو **مَنسوخٌ** عند الجُمهُور».

☑ قلتُ: تقييدُ المحالَفةِ والمعاهَدةِ بـ(التَّوارُث) -فقط- غَلَطٌ وقُصُورٌ؛ فالآيةُ تَشملُ التَّعاهُدَ على (النُّصرةِ والنَّصيحةِ والمَعونةِ والرَّأي...) ومثلُ هذه التَّحالُفاتِ -عدَا التَّوارُث- **لم تُنسَخ**؛ لما ثَبت عن النَّبي ﷺ قولُه: «لا حِلْفَ في الإسْلامِ،

وما كان مِن حِلفٍ في الجاهليَّةِ فَلَم يَزِدْهُ الإسلامُ إلا شِـدَّةً» وهـذا الحـديثُ صَـحيحٌ ثابت، صحَّحهُ شيخُ مَشايخِنا الإمامُ الألبانيُّ في «صحيحِ الجامعِ» (٧٤٩٠).

فالصَّواب أن يُقال كما قال ابنُ عبَّاس رضي الله عنهما : «{وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَـآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ} مِنْ النَّصْر وَالرِّفَادَة وَالنَّصِيحَة، وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ وَيُوصِي لَـهُ» رواه الإمـام البخاري (٠٠٠) .

وانظر: «تفسيرَ الإمامِ الطَّبري» (٨/ ٢٨١).



حادي عشر : ﴿**وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا**﴾[النساء:٤٣] وكذا [المائدة:٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ**﴾: «واقعتُموهنَّ أو مَسَسْتم **بَشرتَهنَّ**».

☑ قلتُ: كان على الشَّيخ أن يُرجِّح أحدَ الأمرَيْن لا أن يُفسِّر ـ الملامَسـة بِكِلـيهِما؛ فيترك القارِئ حيراناً، فإمَّا أن يكونَ معنى (المُلامَسة) **هُنا**: المجامَعـة، أو يكـون: مجـرَّد المسِّ، ويجب أن يكونَ التَّرجيح بالدَّليل الصَّحيح دون تقليدٍ وتعصُّب.

وقد اختلفَ الصَّحابة في ذلك؛ فمِنهم مَن قال بمجردِ المسِّ أو القُبلة كما ورد عـن ابنِ عُمر وابنِ مسعود وغيرِهما رضي الله عنهم، ومنهم مَن قال هو النِّكاح والجِماع كما صحَّ مِـن غير وجهٍ عن ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما على حدِّ قولِ الإمامِ ابنِ كثيرٍ في «تفسيرِه» (٢/ ٣١٤).

وقال الإمامُ الطَّبري في «تفسيرِه» (٨/ ٣٩٦): «وأَوْلَى القَولَين في ذلك بالصَّواب،

قولُ مَن قال: عَنَى اللهُ بقولِه ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾: الجِماع دون غيرِه مِن معاني اللَّمس؛ **لصحَّةِ الخبر عن رسولِ الله** ﷺ، **أنه قبَّل بعضَ نسائِه ثم صلَّى ولم يتوضَّأ**[1]» اهـ.

وراجِع ما ذكرتُه في المقدِّمة حولَ تفسيرِ الصَّحابةِ ﭫ.



ثاني عشر: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأَمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَـٰمِ وَلَأَمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ ...﴾[النساء: ١١٩].

❖ قال عند تفسيرِ ﴿خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ﴾: «فِطْرَةَ الله و هي دِينُ الإسلام».

☑ قلتُ: وهذا أحد معانِي الآية وهو التَّغييرُ **المعنويُّ**، ومِن معانيها أيضاً:

التَّغييرُ **الحِسِّي**؛ كالمُثْلَة، والوَشم، والنَّمْص، وحَلْق اللِّحى، والقَـزَع -وهـو حَلْـق بعض الرأسِ وتركُ البعض-، وتشبُّهُ الرِّجال بالنِّساء والعكس.. وما شـابَه، ويـدخلُ في ذلك أيضاً عمليَّاتُ التَّجميلِ -وفيها تفصيلٌ ليس هذا محلَّه- ..

دليلُ ذلك ما رواهُ الإمامُ البخاريُّ (٤٨٨٦) عَنْ ابْنِ مَسْـعُودٍ ﭬ قَـالَ: «لَعَـنَ الله الوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ **الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ الله**. مَالِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ الله ﷺ، وَهُوَ فِي كِتَابِ الله».

ثمَّ وجدتُ أنَّ الشَّيخ العلامةَ محمَّد رشيد رِضا -ﭬ وغفرَ له- فسَّـر الآيةَ بنحـو ما قلتُ آنفاً؛ انظُر: «تفسيرَ المنار» (٥/ ٤٢٨)؛ فالحمدُ لله.



(١) صحَّحهُ الإمامُ الألبانيُّ في «تخريجِ المِشكاةِ» (٣٢٣).

ثالث عشر : ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾[المائدة:١٥].

❖ قال في تفسير ﴿**نُورٞ**﴾: «هو محمَّد ﷺ».

☑ قلتُ: وهذا مُبهَم غيرُ واضح؛ لأنكَ لا تدري ما قَصَد بذلك؟

أَقَصَدَ بأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم **خُلِق مِن نُور!**؟

أم قصَدَ أنَّه كالنُّور يُستضاءُ به إلى طريق الحقِّ والهُدى؟

ولا بُدَّ مِن التَّوضيح.

فالأوَّل؛ قول المتصوِّفةِ الغُلاة، مُعتمِدين على أحاديثَ وَضعُوها لتَمشيةِ بِدعتِهم النَّكراء، منها حديثٌ وضَعَهُ جعفرُ بنُ أحمد؛ قال عنهُ ابنُ الجَوزيِّ: «كان **رافضيّاً** يضعُ الحديثَ»، وقال ابنُ عَدِي: «كنَّا نَتيَقَّنُ أنَّه يَضَع»..[1] قلتُ: وهذا دليلٌ مِن أدلَّةٍ **مُتكاثرةٍ** على صِلة التَّصوُّف بالتَّشيُّع قديماً **وحديثاً!**

وأمَّا **الثاني**؛ فهو قولٌ لبعضِ **المُفسِّرين**، وإن كان الأرجحُ أنَّ المرادَ بـ(النُّور) **هُنا**: **القُرآن**، كما ذكر الإمامُ ابنُ كثيرٍ (٣/ ٦٨)، والإمامُ السَّعدي (ص٢٢٦)، وسواهُما.

أمَّا الإمامُ ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ فقال في «تفسيرِه» (١٠/ ١٤٣): «يعني بالنُّور: محمدًا

---

(١) انظُر: «الطَّليعَة في الرَّدِّ على غُلاةِ الشِّيعة» (ص١٨٧)، لشَيخِنا الإمامِ الوادعيِّ رحمه الله، وهي مطبوعةٌ مع كتابِه «رِياض الجنَّة في الرَّدِّ على أعداءِ السُّنَّة».

صلى الله عليه وآله وسلم الذي أنارَ اللهُ به الحقَّ، وأظهر به الإسلامَ، ومحَقَ به الشِّـرْكَ، فهـو نـورٌ لمـن استنار به يُبيِّن الحق».

وهذا تَفسير حَسَنٌ، إلا أنه مخالفٌ لما قالَه الطَّبري -نفسُه- (٩/ ٢٢٣): «فلا وجهَ **لإعادةِ الخبرِ عنه به مُجمَلاً**، إذ كان الفَصيح في كلام العرب أن يُترجَم عن المجمَل مِـن الكلام بالمفسَّر، وبالخاصِّ عن العام، دون التَّرجمةِ عن المفسَّر بالمجمَـل، وبالعـامِّ عـن الخاص، **وتوجيهُ كتابِ الله إلى الأفصحِ مِن الكلام أولَى** مِن توجيهِه إلى غيرِه مـا وُجِـد إليه السَّبيل».

قلــتُ: وذلــك أنَّ بدايــةَ الآيــة ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍۚ﴾ **فهذا مُفَسَّر**، وفي آخِرِهـا: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ﴾ فعَلى تفسيرِه يكونُ مُجمَلاً، ولا وَجـهَ لإعـادةِ الخَـبرِ عنـهُ بـهِ **مُجمَلاً** لأنَّه خِـلافُ الأفصـحِ كـما قـال ﷺ؛ لهـذا أقـولُ: إنَّ المـرادَ بـ﴿نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾: وصفٌ للقُرآن العظيم، واللهُ أعلم.



رابع عشر : ﴿**سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِۚ**...﴾[المائـدة:٤٢ وكـذا في آيـة ٦٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِۚ**﴾: «للمالِ الحرام، وأفْحَشُهُ الرُّشَا».

☑ قلت: قوله (وأفحَشُه الرُّشَا) غيرُ صواب، ولو أنَّه قـال: والمقصـودُ بـه هُنـا: الرَّشوة؛ لَأصاب؛ كما ورد عن ابـنِ مسـعودٍ، ولكِـن قَولـه أنَّ **أفحـشَ المـالِ الحـرام**:

الرَّشوة؛ مخالفٌ لما وَرد في النُّصوص مِن التَّغليظ في تحريمِ **الرِّبَا**؛ **ممَّا يدلُّ على أنَّه أفحش المالِ الحرام**، والنَّاظر في أحاديثِ وآياتِ الرِّبا يَجزمُ بذلك؛ كيف وقد **أعلنَ اللهُ الحربَ** على المُرابي فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ **فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ**﴾[البقرة:٢٧٨-٢٧٩]، وثبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «دِرْهَمٌ رِبًا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وهُوَ يَعْلَمُ **أَشَدُّ عِنْدَ الله مِن سِتَّةٍ وثَلاثِينَ زَنْيَةً**»**!** صحَّحهُ الإمامُ الألبانيُّ في «الصَّحيحة» (١٠٣٣)، وقال -أيضاً-: «الرِّبا اثْنانِ وسَبعونَ بَاباً **أَدناهَا مِثلُ إِتْيانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ**»**!** صحَّحه الإمامُ الألبانيُّ -أيضاً- **بمَجمُوعِ طُرقِه** في «الصَّحيحةِ» (١٨٧١).

وقد سألتُ شيخَنا العلامةَ عليَّ بنَ حسنٍ الحلبيَّ -أعلَى اللهُ مَقامَه- عن أيِّ المالِ الحَرام أفحش: الرِّبا أم الرشوَة؟

فقال: «كلاهُما فاحِش، **والرِّبا أشدُّ**».



خامس عشر : ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً**...﴾[الأنعام:٧٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿ءَازَرَ﴾: «**لقَبُ** والِدِ إبراهيمَ أو **اسمُ عمِّه**».

☑ قلتُ: وكلُّ هذا مما لا دَليلَ عليه، ولا أدري ما الحامِلُ على تأويلِ ظاهِر القرآنِ، خُصوصاً في مثلِ هذه الأمور؛ التي ذكرنا سابقاً أنَّه لا فائدةَ مِن وراءِ الخَوضِ فيها؛ فالتَّعرُّض لذلك وما أشبهه مِن بابِ التَّكلُّف والتكلُّم بلا عِلم، ولهذا إذا تكلَّمَ

أحدٌ في مثل هذا تَجِد عندَه مِن الخَبْط والخَلطِ الذي لا يَستقرُّ له قـرارٌ مـا تَعـرفُ بـه **أنَّ طريقَ العِلم الصَّحيح؛ الوُقوفُ مع الحقائق، وتركُ التَّعرُّض لما لا فائدةَ فيه.**

وانظر لِزاماً -حولَ اسمِ (آزَرَ)- : «عُمدة التَّفسير» (١/ ٧٨٩) للعلامـةِ السَّـلفي أحمد شاكِر ، ط الثَّانية، دار الوَفاء ودار ابنِ حزم.



سـادس عشـر : ﴿**قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمًا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ**﴾[الأنعام:١٤٥].

❖ قال في تَفسيرِ ﴿**أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ**﴾: «ذُكِرَ عند ذَبحِه اسمُ غيرِ الله».

☑ قلتُ: ليس **بهذا فقَط!** بل بمُجَرَّد أنَّه قصَد بذلك غيرَ وَجـهِ الله **ولـو لم يُسَـمِّ**؛ فهو **ممَّا** أُهلَّ به لغيرِ الله.

قال الإمامُ ابنُ جَريرٍ في «تفسـيرِه» (٣/ ٣١٩): «وأمَّـا قولُـه: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾[البقرة:١٧٣]؛ فإنَّه يعني به: وما ذُبحَ للآلهةِ والأوثانِ يُسمَّى عليه بغـيرِ اسـمِه، **أو قُصـدَ به غيرُه** مِن الأصنامِ، وإنَّما قيل: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ﴾؛ لأنهم كـانوا إذا أرادوا ذبـحَ مـا قرَّبـوه لآلهتِهم، سمَّوا اسمَ آلهتهم التي قرَّبوا ذلك لها، وجَهرُوا بـذلك أصْـواتَهم، فجَـرَى ذلـك مِن أمرِهم على ذلك، **حتى قيلَ لِكُلِّ ذابِحٍ -سمَّى أو لم يُسمِّ، جَهر بالتَّسميَة أو لم يَجهـرْ-** : (مُهِلٌّ)».

وهذا مُشَاهَد في أيَّامنا هذه مِن قِبَل بعضِ المُنتسِبين للإسلام؛ يَذكُر اسمَ الله وحـدَه

على ذبيحتِه، ولكنَّه قصدَ بذبحِه: الحسينَ ﷺ **أو غيرَه**.. وإلَّا لَـمَـا ذبـحَ عنـد قـبرِه المزعوم أو يومَ استشهادِه؛ ولهذا نَهى النبيُّ ﷺ عن الذَّبحِ يومَ عيدِ المشـــرِكين أو في أماكنِ تَقَرُّبِهم لمعبودِيهم؛ فقد ثبتَ عن ثابتِ بنِ الضَّحاك ﷺ أنه قال: نَذرَ رجـلٌ على عهدِ النَّبي ﷺ أن ينحرَ إبلاً بِبُوَانَة، فأتى النَّبي ﷺ فقال: إني نـذَرتُ أن أنحرَ إبِلاً بِبُوَانَة، فقال النبيُّ ﷺ: «**هل كانَ فيها وَثنٌ مِن أوثانِ الجاهليَّة يُعبَـدُ؟**»، قالوا: لا، قال: «**فَهل كان فِيها عيدٌ مِن أعيادِهم؟**»، قـالوا: لا، فقـال النَّبـيُّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ، فإنَّه لا وَفاءَ لِنذرٍ في مَعصيةِ الله ولا فيما لا يَملِكُ ابنُ آدَم». ذكرهُ شَيخُنا الإمامُ الوادعيُّ في «الصَّحيح المسنَد ممَّـا لـيس في الصَّـحيحين» (١٨٦) وقـال: «عـلى شرطِ الشَّيخَيْن»، وانظر كذلك «الصَّحيحة» (٢٨٧٢) للإمام الألبانيِّ.

وسُئِلَ الإمامُ المجـدِّد نـاصرُ الـدِّين الألبـانيُّ: هـل يجـوزُ أكـلُ مـا ذُبـحَ للأوليـاءِ والأضرحةِ، عِلماً بأنَّ الذَّابح **يَذكُرُ اسمَ الله عِندَ الذَّبح!؟**

فأجاب ﷺ بقولِه: «**هذا ممَّا أُهِلَّ لِغيرِ الله**، فلا يَحِلُّ أكلُه».

انظر: «فتاوى الألبانيِّ في المدينةِ والإمارات» (ص٧) جَمْع: عَمرو بنِ عبدِ المنعم.



سـابع عشـر: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ**...﴾[الأنعام:١٥٨].

❖ قـال في تفسـير ﴿**يَأْتِىَ رَبُّكَ**﴾[الأنعـام:١٥٨]: «إتيانـاً يَليـقُ بِجلالِـه -تَعـالى- وقُدسِه».

☑ قلتُ: إن كان يُريد بكلامه هذا تفويضَ **كيفيَّة** الإتيان؛ فهذا حقٌّ؛ لأن الكيفيَّة على الوجه اللائِق بِهِ سُبحانه، ولا يَعلم ذلك إلا هو، وأمَّا إن كان يُريدُ بذلك أن **مَعنى** مَجيءِ وإتيانِ الله بِنفسِه مجهـول؛ **فهـذا فـرارٌ مِـن إثبـاتِ صـفةِ المجـيءِ والإتيـان؛ لأنَّ السَّلف أثبتُوا ذلك دونَ تأويلٍ ولا تعطيلٍ ولا تَشبيهٍ** -كما أسلَفْنا-.

وتفويضُ معاني الصِّفات ليس مِن منهجِ السَّلف الصَّالح ﷺ، **بل هو (مِـن شرِّ أقوالِ أهلِ البِدعِ والإلحادِ)** كما قال شـيخُ الإسـلامِ ابـنُ تيميَّـة ﷺ في «دَرءِ تَعـارضِ العَقلِ والنَّقلِ» (١/ ٢٠٥، ط دار الكُتبِ العلميَّة، ١٤١٧هـ).

وعبارةُ الشَّيخ مخلوف مُبهمةٌ تَحتمل كِلا المَعنيَين؛ فاقتَضى التَّنبيهُ[1].



ثامن عشر: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: «استواءً بالمعنى اللائِق بِهِ سُبحانه».

وكذا قال في جميعِ الآياتِ التي جاء فيها ذِكرُ (الاستواءِ على العرش)! ومثل ذلـك في شرحِه المختصَر على «عقيدةِ أهلِ الإسلامِ» (ص١٢-١٣)[2].

---

(١) هذا التَّعليقُ اقتبستُ أغلَبَهُ مِن: «التَّعقُّبات المفيدةِ» (التَّعقُّب الأوَّل)، **وانظُر التَّعليق التَّالي**.

(٢) بل زاد هُناك نَفيَ (الجِهة) عن الله -تعالى-؛ **وهذا الإطلاقُ يُوقِع في نفيِ جِهةِ العُلوِّ** والفوقيَّـة والإحاطةِ عن الله عزَّ وجلَّ؛ لذا كان الالتزامُ بِالألفاظِ الشَّـرعيَّة أولى وأحوَط، وانظر تَفصـيلَ ذلـك في «شرحِ العَقيدة الطَّحاويَّة» (ص٢٢١) للإمامِ ابنِ أبي العزِّ الحنَفي ﷺ.

=

☑ قال الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الخميِّس -مُتَعَقِّباً- : «إنْ كـان يُريـدُ بِكلامِـه هذا تفويضَ كيفيَّة الاستواءِ فهذا حقٌّ؛ لأنَّ الكيفيَّة على الوجهِ اللائقِ بـه سُـبحانه ولا يَعلَمُ ذلك إلا اللهُ كما قالَ الإمامُ مَالـكٌ: (... **والكَيـفُ مجهـولٌ**)، **وأمَّـا إنْ كـان يُريـدُ بِذلك أن معنَى الاستواءِ نفسِه مجهول؛ فهذا فِرارٌ مِن إثباتِ صِفةِ العُلوِّ والاستواءِ على العَرش؛ لأن السَّلف ذَكَروا أن الاستواءَ معناهُ العُلوُّ والارتفـاعُ والاسـتِقرار**، وعبـارةُ المؤلِّف **مُبهمةٌ تَحتمِل كِلا المعنيَين**، ولكنَّ السَّلف لم يَجهلـوا معنَـى الاسـتواءِ كـما قـال الإمامُ مالكٌ وغيرُهُ: (**الاستِواءُ مَعلومٌ**)، وورَدَ في ألفاظ أُخرَى: (**الاستواءُ غيرُ مَجهولٍ والكيفُ غيرُ مَعقولٍ**) »، انظُر: «التَّعقُّبات المفيدة» (التَّعقُّب الأول).

وقد خرَّجَ الشَّيخُ الخميِّس أثَرَ الإمامِ مالكٍ؛ فقال: «الأثَر: أخرجَهُ ابنُ عبـدِ الـبَرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣٨) مِن طريقِ عبدِ الله بنِ نافعٍ عـن مالـكِ بـنِ أنـسٍ، والصَّـابونيُّ في «عقيدةِ السَّلفِ أصحابِ الحديثِ» (ص١٧-١٨)، وأبو نُعيم في «الحِليَـة» (٦/ ٣٢٥-٣٢٦) جميعُهم مِن طَريقِ جعفَرِ بنِ عبدِ الله عن مالِك، وأخرجـهُ الصَّـابونيُّ في «عقيـدةِ السَّلف» (ص١٧) مِن طريـقِ جعفـرِ بـنِ مَيمُـون عـن مالِـك، والبيهقـيُّ في «الأسـماءِ والصِّفات» (ص٤٠٨) مِن طريقِ عبدِ الله بنِ وَهبٍ عن مالِكٍ، قال الحافظُ في «الفَـتح»

= والعجيبُ أنَّ الشَّيخ مخلوفًا صرَّح (أكثرَ) بِنفْيِ الجِهة؛ فقـال (ص٢٧) مِـن شرحِـه المشـارِ إليـه: «...فيُرى سبُحانه لا في مَكانٍ ولا جِهة»! وَيْكأنَّه يقولُ (في كلِّ مكان!) أو (لا فَـوق ولا تحـتَ ولا.. ولا...!!) وهذه صِفة (المعدوم!)؛ فكُلُّ هذا الكلام يَأباه العقلُ قبل النَّقل.

(١٣/ ٤٠٦-٤٠٧): «إسنادُه جَيِّد»، وصحَّحهُ الذَّهبيُّ في «العُلُوِّ» (ص١٠٣)».

وأرشدَ الشَّيخُ الخميِّس إلى بعضِ المصادِرِ التي تكلَّمَتْ حولَ هذه المسألة؛ فقال: «انظُر: «صحيحَ البُخاريِّ» (٤/ ٣٨٧)، ومَن أراد المزيدَ فَليُراجِعْ كِتاب «اجتماعِ الجُيوشِ الإسلاميَّة» [لابنِ القيِّم] وكتابَ «العُلوِّ» [للذَّهبي]».



تاسع عشر: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾[الأعراف:١٠٨].

❖ قال في تفسيرِ ﴿بَيۡضَآءُ﴾: «غَلَبَ شعاعُها شُعاعَ الشَّمس».

☑ قلتُ: وهذا ممَّا لم يَرِد فيه دليلٌ، ولم تَذكُرْهُ التَّفاسيرُ السَّلفية، **والعِلم عند الله**.

ثم إنَّ **ظاهرَ** الآيةِ يعني أن بَياضَ يدِه ﷺ كان مُعجزةً خارقةً على خِلاف العادَة؛ ممَّا جعل الكُفَّار يتَّهمونَه بالسِّحْر.

وكفانا القولُ بهذا، ولا حاجةَ للزِّيادات التي **لم تَثبُت** ولا تَنفَع.



عشرون: ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾[الأعراف:١٦٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿رِجۡزٗا﴾: «عذاباً -الطَّاعون-».

☑ قلتُ: تَخصيصُه بالطَّاعون مما لا دَليلَ عليه؛ «فقد يكونُ طاعوناً أو غيرَ ذلك مِن العُقوبات» كما قال الإمامُ السَّعدي في «تفسيرِه» (ص٣٠٦).



واحد وعشرون : ﴿... إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾[الأعراف:١٦٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ**﴾: «لا يُراعُون أمرَ السَّبت».

☑ قلتُ: بل معنى الآية: (في **غيرِ** يومِ السَّبت)، إذ أنَّ اللهَ أخبر أنَّ السَّبتَ تأتي فيه الحِيتانُ ظاهرةً. وهذا ما بيَّنه الإمامُ ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ في «تفسيرِه» (١٣/ ١٨٣).



اثنان وعشـرون : ﴿**فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ**﴾[الأعراف:١٩٠].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**عَمَّا يُشۡرِكُونَ**﴾[الأعراف:١٩٠]: «أي **العَرب** بعبادةِ الأصنامِ».

☑ قلتُ: الآيةُ **عامَّةٌ** في كلِّ مُشرِك؛ وإن كانَت تُخاطِب أهلَ مكَّة.

وهُنا نُكتةٌ: قال الإمامُ السَّـعديُّ في «تفسـيرِه» (ص٣١١): «إنَّ أوَّلَ الكـلامِ [-في هذه الآيات- كانَ] في آدَم وحواءَ، **ثم انتقلَ إلى الكـلامِ في الجِـنس، ولا شـكَّ أنَّ هـذا موجودٌ في الذُّرِّيَّة كثيراً**، فلذلك قرَّرهـم اللهُ على بُطلان الشِّرك، وأنَّهم في ذلك ظـالِمون أشدَّ الظُّلم، سواء كان الشِّرك في الأقوال، أم في الأفعَال».

ملاحَظة: يتداولُ الكَثيرُ مِن النَّاس القصَّةَ المكذوبةَ في أن المَعْنِيَّ بهذه الآيةِ هُمـا آدمُ وحوَّاء؛ وممن بيَّن بُطلانَ هذه القصةِ الإمامُ ابنُ عُثيمين -مِن سـبعةِ أوجـهٍ- في كتابـه «القَولِ المُفيد على كتابِ التَّوحيد» (ج٢/ ص٣٠٨-٣١٠/ ط٢).



ثلاثة وعشرون : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[التوبة:٤٩].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَلَا تَفْتِنِّىٓ**﴾: «لا تُوقِعْني في الإثمِ **بِمُخالفةِ أمرِك**».

☑ قلتُ: وهذا مخالفٌ لِما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في «التَّفسير» (٤/ ٥١/ ١) قال: حدَّثنا أبي، ثنا دُحَيمُ بنُ إبراهيمَ الدِّمشقي، ثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ بَشير، عن مُحمَّد بنِ إسحاق، ثنا سعيدُ بنُ عبدِ الرَّحمن بنِ حسَّان بنِ ثابتٍ عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولُ لجَدِّ بنِ قيسٍ [المنافِق]: «يا جَد! هل لكَ في جِلادِ بني الأصفَر؟» قال جدٌّ: أوَ تأذنُ لي يا رسولَ الله، فإني رجلٌ أُحبُّ النِّساء، **وإني أخشَى إنْ أنا رأيتُ بَناتِ بَني الأصفرِ أنْ أُفْتَن**؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم -وهو مُعرِضٌ عنه- : «قد أَذِنتُ لكَ»؛ فعند ذلك أنزلَ اللهُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾. **وهذا إسنادٌ حَسنٌ** كما قالَ الإمامُ الألبانيُّ رحمه الله في «الصَّحيحةِ» (٢٩٨٨)، **وهو خلافُ ما تَوَصَّلَ إليه الدُّكتورُ علي رِضا** -وفقهُ الله- إذْ قال: «لم يَصحَّ سببُ نُزولِ الآيةِ في الجدِّ بنِ قَيسٍ...»!، انظُر رسالتَه: «التعَقُّباتِ الجِياد على تفسيرِ السَّعديِّ» (التَّعقُّب الخامِس: ص١٢، ط: دار الكِتاب والسُّنَّة).

ثمَّ راجعتُ الشَّيخَ في ذلك؛ فقال: «لم أتتبَّع الخبرَ بِنفسِي وإنَّما اعتمدتُ على شَيخِنا الألبانيِّ -رحمهُ اللهُ تعالى-؛ وهو يَبدو أنَّه قد تراجعَ عن ذلك؛ فإنَّ التَّخريجَ الذي في «الصَّحيحة» مُتأخِّر جداً عن «تخريجِ فِقهِ السِّيرة»؛ وعلى كلٍّ فمُلاحَظتُك جيِّدةٌ وفي محلِّها؛ **فإنِّي قد راجعتُ ذلك؛ فوجدتُ أنَّ الخبرَ حسَنٌ بمجموعِ الطُّرُق والشَّواهِد**» كما

في (مُنتدياتِ البَيضاء!) -بإشرافِه!-، على شَبكة الإنترنت، بِتاريخِ: ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٨م.



أربعــة وعشـــرون : ﴿**وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةً مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكۡتُبُونَ مَا تَمۡكُرُونَ**﴾[يونس:٢١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ**﴾: «أعجَلُ جَزاءً وعُقوبة».

☑ قال الشَّيخُ محمَّد الخميِّس -مُتَعَقِّباً- : «حقيقةُ المكرِ تَدبيرٌ مُحكَمٌ في إنزالِ العُقوبةِ بالمجرِمِ مِن حيثُ لا يَشعر؛ **فهو أخصُّ مِن مُطلقِ (العُقوبةِ والجزاء)؛ لأنَّه عقوبةٌ على وَجهٍ مخصوصٍ**». انظر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الثاني).



خمسة وعشرون : ﴿**وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا**﴾[هود:٣٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**بِأَعۡيُنِنَا**﴾: «بِحِفظِنا وكلاءَتِنا الكامِلَين».

وقال نحو هذا في سُوَر: [المؤمنون:٢٧]، و [الطور:٤٨]، و [القمر:١٤] .

☑ قلتُ: وهذا -هكذا دُون إثباتِ العَين- هو تأويلُ **المُعَطِّلَة!**

أمَّا أهلُ السُّنَّة فيُثبِتون هذا المعنى **مَع أصلِه**؛ ألَا وهو إثباتُ العَين لله سُبحانه، فهذا هو شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة رحمه الله **يستدلُّ بهذه الآيةِ** على إثباتِ العَينِ في رسالتِه «العَقيدةِ الواسطيَّة»، وشارحُ (الواسطيَّة) الإمامُ ابن عثيمين رحمه الله يقولُ (ص١٩٩) عن مثل هذه الآية:

«﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾؛ هذا الاعتناءُ والحفاوةُ أكرمُ شيءٍ يكون به الإنسانُ أن تقولَ له: أنت

بِعيني، أنت بِقلبي.. وما أشبه ذلك.

أنتَ بِعيني، معناهُ: **أنا ألاحِظُك بِعيني. وهذا تعبيرٌ معروفٌ عند النَّاس**، يكون تمام الحراسَة والعِناية والحِفظِ بمِثلِ هذا التَّعبير: أنتَ بِعَيْني.

إذَن؛ قولُه: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، يعني: فإنَّك محروسٌ غايةَ الحِراسة، محفوظٌ غايَة الحِفظ..

﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: **أعيُنُنا معك**، نَحفظك، ونَرعاك، ونعتَنِي بك. **في الآيةِ الكريمةِ إثباتُ العَينِ لله عزَّ وجلَّ...**».

وهنا يُورِد الإمامُ العُثيمين شُبهاتِ المعطِّلةِ ويَردُّها؛ فيقول:

«**عقيدتُنا** التي نَدينُ لله بها: **أنَّ لله تعالى عَينَين اثنَتَين، لا زِيادة**»[1].

---

(١) قلتُ: ولقد سَمعتُ شيخَنا العلامةَ مَشهور بن حَسن آل سَلمان -دَفَعَ اللهُ عنه الشرَّ- ينقلُ -مُقرِّراً- **الإجماعَ على أنَّ لله عَينين اثنتَين**... كان ذلك في أحدِ دُروسه لـ(شرحِ صحيحِ مُسلم).

وهذا يُبطِل قول الذِين زَعموا أنَّ شيخَنا لا يُثبتُ العَينَين لله!

ومِن جميل ما وقفتُ عليه؛ هو **نُصرة** شيخِنا المحدِّث أكرمَ بنِ زيادَة الفالوجي -فرَّج اللهُ عنه- **لأخيهِ** الشَّيخ مشهور بن حسَن؛ إذْ قال:

«إثباتُ العَينَين هُنا مِن خلال قولِه تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ لم أقِفْ عليهِ في شيءٍ مِن كُتبِ التَّفسير المعتَبَرة، وغايةُ ما فيها: «بِمَرأى مِنا ومَنظَر»، أو: «بِأَمرِنا». كما في «تَفسيرِ الطَّبري» (١١/ ٥٥٣/ ٣٢٧٥٦ و٣٢٧٥٧) -على التَّوالي-.

وقد جمعهُما ابنُ كثيرٍ في «تفسيرِه» (٤/ ٣٣٧) فقال: «بِأمرِنا؛ بمَرأى مِنَّا، وتحت حِفظِنا وكلاءَتِنا» =

=

انتهى. ولم تَخْرُجْ باقي التَّفاسير -المعتبَرة- عن هذَيْن القَولَين.

وقد أوردَ اللالكائيُّ في «شرح أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ..» (٣/ ٤١١/ ٦٩١) عن ابن عبَّاس في قولِه -عزَّ وجلَّ-: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ قال: «أشار بيدِه إلى عَينَيْه».

قلتُ: **وفي هذا الأثرِ** -إن صحَّ الإسنادُ إليه، لأنَّ اللالكائِيَّ ساقهُ مِن طريقِ (عليِّ بنِ صَدقة)، ولم يَعرفهُ المحقِّق الغامديُّ- **كِفاية في إثباتِ العَينَيْن كِلتيهما مِن خلال هذا النصِّ**.

وقد حاولتُ تتبُّع أقوالِ أهلِ العِلم في إثباتِ (العَينَين كِلتيهما) مِن خلالِ هذا النَّص، أو غيرِه، فوجدتُ الشَّيخَ العُثيمين في «فتح ربِّ البريَّة بِتلخيصِ الحَمويَّة» (ص٦١-٦٢) [وكذلك في «شرح العقيدة الواسطية»]، والشَّيخَ [صالحًا] آل الشَّيخ في «شرحِ الحَمويَّة» (ص٣٣٩و٣٥٨) قد [أثبتا] (العَينين كلتيهما) **مِن خلالِ مَفهوم الآية**، ومِن خلال مَفهوم المخالَفة في حديثِ صِفة الدَّجَّال:

١ـ «إنَّ ربَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ». رواه البخاريُّ (٤١٤١) عن عمرَ بنِ محمَّد، أنَّ أباهُ حدَّثهُ عن ابن عُمر، وذَكَرهُ، وأبوهُ هو محمَّد بنُ زَيدِ بنِ عبدِ الله بنِ عُمر، يَروي عن جدِّه ابنِ عُمر.

ورواهُ البُخاريُّ (٦٧١٢) عن أنسٍ وقال: «فيه أبو هُريرةَ، وابنُ عبَّاسٍ، عن النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم»، ورواهُ مرَّة أخرى برقم (٦٩٧٣)، ومُسلمٌ (٢٩٣٣) عن أنسٍ مِثله، دون التَّعليق.

٢ـ «إنَّ اللهَ لَيسَ بِأَعْوَرَ». رواه البُخاريُّ (٢٨٩٢ و٣١٥٩ و٥٨٢١ و٦٧٠٨)، ومسلم(١٦٩) كِلاهما، وغيرُهما مِن طريقِ سالم، عن ابنِ عُمَر.

ورواه البُخاريُّ (٣٢٥٦ و٦٩٧٢)، ومسلمٌ (١٦٩) مِن طريقِ نافِع، عن ابنِ عُمر، مثله. ولهما، ولغيرهِما فيه طُرق وألفاظ اقتصرتُ منها على مَوضِع الشَّاهد.

وإِثباتُ العَينَين مِن خِلال مَفهومِ الآيةِ صَحيحٌ مِن حيثُ اللُّغة، بل هو الأَفصحُ -كما قال ابنُ القَيِّم- لأنَّ جمعَ المُفرَد إذا أضيفَ إلى المُثنَّى هو الأفصحُ في لُغةِ العَرب، كما قال تَعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤] فأضافَ الجمعَ: (قُلُوبُكُما) إلى المثنَّى (عائِشةَ وحَفصَة)، ولم يُثنِّه (قَلبَيْكُما)، مع

=

أنهما اثنَتان، وقلباهُما مُثنَّى، وجائز أن يثنِّي قَلبَيهما أيضاً.

وانظُر للمزيدِ حولَ مَسألةِ جمعِ المُثنَّى: «مجموعَ الفَتاوَى» لِشيخِ الإسـلامِ (٦/ ٣٦٥ و٦/ ٣٧٠)، و«بدائعِ الفَوائد» (١/ ٢٢٤)، و«الصَّواعِق المرسَلة» (١/ ٢٦٦) لِتلميذِه ابنِ القيِّم .

وقد أفادني ببعضِ ذلك أخونا الفاضِلُ أبو عبدِ الرحمن، عبدُ اللهِ الموصليُّ -حفظهُ اللهُ-.

وانظر للمزيدِ في إثباتِ صِفةِ العَينينِ بالتَّثنية: «إيضاحَ الدَّليل» (ص:٧٦-٧٦) لبـدرِ الدِّيـنِ بـن جَمـاعـة -نقلاً عن الشَّيخ العُثيمـين-، و«الإبانـةَ» للأشـعريِّ (ص: ١٤ و٢٠)، و«التُّحفـةَ المدنيَّـة» (ص: ١٢٢ و١٢٩)، و«العُلوَّ» للذهبي (ص: ٢٢١)، و«توضِيحَ المقاصِد وتصحيحَ القواعِد..» (٢/ ٤١٧ـ٤٢٠)، و«المواقِفَ» للإيجي (٣/ ١٤٥ و٣/ ١٥٣).

وقد أثبتَ **البعضُ** له مِن خلالِ الآيةِ (جِنسَ العَـين) **فأفردُوهـا ولم يُثَنُّوهـا ولم يَجمعوهـا**؛ كـما في «تَبيين كذِب المفتري..» لابنِ عَساكر (ص: ١٥٧ ـ١٥٨)، و«حـُجـجِ القُرآن» لأبي الفَضـائل الرَّازيِّ -كان موجوداً سَنة (٦٣١ هـ)- (ص: ٥٠).

وقد تأوَّل جمالُ الدِّين عبدُ الرَّحمن بنُ المأمونِ المتولِّي الشَّافعي أبو سَعيدٍ النيسابُوريُّ، المتوفَّى سَـنةَ (٤٧٨) ثمانٍ وسبعينَ وأربعمائة، في كتابِه «الغُنية في أُصولِ الدِّين» (ص: ١١٤) قولَه تَعالى: ﴿ تَجْـرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ فقال: «فالمرادُ بِهِ الأعيُن التـي انفجـرتْ مِـن الأرضِ وأضـافتهُ -كـذا في الأصـلِ- إلى اللهِ سُبحانَه على سَبيل الملك» وهو تأويلٌ لم أقِفْ عليه لِغيرِه.

وقد أغفلَ الكلامَ عن هذهِ المسألةِ الشَّيخُ التُّـوَيْـجـريُّ -عفا اللهُ عنَّا وعنهُ- في شَرحِـه للحمويَّـةِ -على غيرِ عادَتِه- مع تكرارِها، **وضرورةِ الحاجةِ لِبيانِها.**

وقد حاولَ البعضُ التَّشغيبَ على أخِينا الشَّيخِ مَشهور حَسن -حفظهُ اللهُ- قبل فترةٍ بسببِ كلامِه في هذه المسألةِ، وهذا مِن الأسباب التي دفعتني لِتحريرِ هذه المسألةِ على هذا النَّحو. واللهُ أعلم» انتهـى مِن كتابه: «الرِّياض الرَّويَّة في شرحِ الفَتوى الحمويَّة».

فإنْ قِيلَ [والكلام لا زال للإمام العثيمين]: إنَّ مِن السَّلف مَن فسَّر قولَـه تعـالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، بِقولِه: بِمرأًى مِنَّا. فسَّره بذلك أئمةٌ سلفيُّون مَعروفون، وأنـتم تقولـون: إن التَّحريف محرَّم وممتنِع، فما الجواب؟

فالجواب: أنهم فسَّروها باللازِم، **مع إثباتِ الأصلِ، وهي العَين**.

وأهلُ التَّحريفِ يَقولونَ: **بِمرأًى مِنَّا، بِدون إثباتِ العَين**.

وأهلُ السُّنَّة والجماعة يَقولُون: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بِمَرأى مِنا، **ومع إثباتِ العَين**؛ لكنَّ ذِكرَ العَين هُنا أشدُّ تَوكيداً وعنايةً مِن ذِكرِ مجرَّدِ الرُّؤية، ولهذا قال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.

قالت المعطِّلة: أجلبتُم علينا بالخيلِ والرَّجِل في إنكارِكُم علينا التَّأويـلَ وأنـتم أوَّلـتُم فأخرجتُمُ الآيةَ عن ظاهِرِها؛ فاللهُ يقول: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾فَخُذوا بالظَّاهِر، وإذا أخـذتُم بالظَّاهر كَفرتُم، وإذا لم تَأخُذوا بالظَّاهِر تَناقضتُم؛ فمرَّة تقـولونَ: يجـوزُ التَّأويـل، ومـرةً تقولون: لا يجوزُ التَّأويل، وتُسمُّونَه تحريفاً، وهل هذا إلا تَحكُّمٌ بِدِينِ الله؟

قُلنا: نأخذُ بالظَّاهِر، وعلى العَينِ والرَّأس، وهو طريقَتُنا، ولا نُخالِفُه.

قالوا: الظَّاهر مِـن الآيـةِ أنَّ محمـداً ﷺ بِعـينِ الله، وسـطَ العَـين، كـما تقـولُ: زَيـدٌ بِالبَيت.. زَيد بالمسجِد، فالباءُ للظَّرفيَّة، فيكونُ زيـدٌ داخـلَ البيـتِ وداخـلَ المسـجد، فيكونُ قولُه: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، أي: داخلَ أعينِنا، وإذا قُلتُم بهذا؛ كَفرتُم؛ لأنكم جعلـتُم اللهَ محلاًّ للخلائِق، فأنتم حُلُوليَّة، وإن لم تَقولوا به؛ تَناقضتُم؟

قُلنا لهم: معاذَ الله، ثم معاذَ الله، ثم معاذ الله أن يكونَ ما ذكرتموه ظاهِرَ القُرآن.

وأنتم إن اعتقدتُم أنَّ هذا ظاهرُ القرآنِ كَفرتُم؛ **لأنَّ مَن اعتقد أنَّ ظاهِرَ القُرآن كُفر**

وضَلال؛ فهو كافِرٌ ضالٌّ.

فأنتم تُوبوا إلى اللهِ مِن قولِكم: إن هذا هو ظاهرُ اللَّفظ .

واسألوا جميعَ أهلِ اللُّغة مِن الشُّعراء والخُطباء: هل يَقصدون بِمثلِ هذه العِبارة أنَّ الإنسانَ المنظورَ إليه بالعين حالٌّ في جفنِ العَين؟ اسألوا مَن شِئتُم مِن أهلِ اللُّغةِ أحياءً وأمواتاً، فأنتَ إذا رأيتَ أساليبَ اللُّغة العربيَّة عرفتَ أن هذا المعنى الذي ذكرُوهُ وألزمونا بِه لا يَرِدُ في اللُّغة العربيَّة، فضلاً عن أن يكونَ مُضافاً إلى الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، فإضافتُه إلى الرَّبِّ كُفرٌ مُنكَر، وهو مُنكَر لُغةً وشرعاً وعقلاً.

فإن قِيل: بماذا تُفسِّرُون الباءَ في قولِه: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾؟

قُلنا: نُفسِّرها بالمصاحبَة.

إذا قلت: أنتَ بِعينِي، يعني: أنَّ عيني تَصحبُك وتَنظُر إليك، لا تَنفكُّ عنك، فالمعنى: أنَّ اللهَ –عزَّ وجلَّ– يقولُ لنبيِّه: اصبرْ لحكمِ الله، فإنَّك محوطٌ بِعنايتِنا **وبرُؤيتِنا لكَ بالعَين** حتى لا يَنالَك أحدٌ بِسُوء.

ولا يمكن أن تكونَ الباءُ هُنا للظَّرفيَّة، لأنَّه يَقتضي أن يكونَ رسولُ الله ﷺ في عينِ الله، وهذا مُحال» اهـ من «شرح العقيدة الواسطية» (ص٢٠١ – ٢٠٢).

ولعلَّ في هذا كِفاية، **وأعتذرُ للقارِئ عن هذه الاستفاضةِ التي لا بُدَّ منها.**



ستة وعشرون : ﴿**قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ** ...﴾[يوسف:٢٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**شَهِدَ شَاهِدٌ**﴾: «صبيٌّ في المهد أنطقَهُ اللهُ ببراءَتِه»!

☑ قلتُ: أخرج إمامُ الدُّنيا محمدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ في «صحيحِه» (٣٤٣٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ **إِلَّا ثَلَاثَةٌ**: [١] عِيسَى.

[٢] وَكَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ كَانَ يُصَلِّي جَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ فَقَالَ أُجِيبُهَا أَوْ أُصَلِّي فَقَالَتْ اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُ حَتَّى تُرِيَهُ وُجُوهَ الْمُومِسَاتِ وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ فَتَعَرَّضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ وَكَلَّمَتْهُ فَأَبَى فَأَتَتْ رَاعِيًا فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا فَوَلَدَتْ **غُلَامًا** فَقَالَتْ مِنْ جُرَيْجٍ فَأَتَوْهُ فَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ وَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَتَى الْغُلَامَ فَقَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ قَالَ الرَّاعِي قَالُوا نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ لَا إِلَّا مِنْ طِينٍ.

[٣] وَكَانَتْ امْرَأَةٌ تُرْضِعُ **ابْنًا لَهَا** مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ رَاكِبٌ ذُو شَارَةٍ فَقَالَتْ اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهُ فَتَرَكَ ثَدْيَهَا وَأَقْبَلَ عَلَى الرَّاكِبِ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ثَدْيِهَا يَمَصُّهُ -قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَمَصُّ إِصْبَعَهُ- ثُمَّ مُرَّ بِأَمَةٍ فَقَالَتْ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَ هَذِهِ فَتَرَكَ ثَدْيَهَا فَقَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا فَقَالَتْ لِمَ ذَاكَ فَقَالَ الرَّاكِبُ جَبَّارٌ مِنْ الْجَبَابِرَةِ وَهَذِهِ الْأَمَةُ يَقُولُونَ سَرَقْتِ زَنَيْتِ وَلَمْ تَفْعَلْ».

قلتُ: فإن **ثبتَ** زيادةً على هذا العددِ (ثلاثة)، أوْ وَرَدَ أنَّ غيرَ هؤلاء الثَّلاثة تكلَّمَ؛ **فحينها نقولُ كما قال علماءُ الأُصول: (العددُ لا مَفهومَ لهُ)**.

ولم يَثبُت ما قاله الشَّيخُ مَخلوف! فنبقى على ظاهرِ الآية، ولا حاجةَ للتَّأويل.

وظاهِرُ الآية أَوْضَحُ مِنْ أنْ يُوَضَّح! وقد رأيتُ شيخَ الإسلامِ محمَّد بنَ عبدِ

الوهَّاب فسَّرها على ظاهِرِها –«تفسِير آياتٍ مِن القُرآن» (ص٩٢)– **حيث قال: «أيْ مِن أقارِبِها، وإن كان معَ زَوجِها»**.



سبعة وعشرون : ﴿**وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ**﴾[يوسف:٦٩].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ**﴾: «ضَمَّ إليهِ أخاهُ الشَّقيقَ **بنيامِين**».

☑ قلتُ: تَسميةُ أخيهِ بـ(بِنيامِين) وَرَدَ في أحاديثَ مُنكَرة.

انظُر: «ضعيفَ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (١٥١٦ ، ١٨٥٩) للإمامِ الألبانيِّ ﷺ .



ثمانية وعشرون: ﴿**عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ**﴾[الرعد:٩].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ٱلۡمُتَعَالِ**﴾[الرَّعد:٩]: «المستَعلي على كلِّ شيءٍ **بِقُدرتِه**».

☑ قال الشَّيخُ محمَّد بنُ عبدِ الرَّحمنِ الخميِّس –مُتَعَقِّباً– : «هذا **أحَدُ** مَعاني العُلو الثَّابتةِ له سُبحانه؛ فهو المُتعالي على كلِّ شيءٍ **بِقهرِه**، والمتعالي **بِذاتِه فوقَ خَلقِه**».

انظُر: «التَّعقُّبات المفيدة» (التَّعقُّب الثَّالث).



تسعة وعشرون : ﴿**وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ**﴾[الرعد:١٥].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**لِلَّهِ يَسۡجُدُ**﴾: «لأمرِهِ تعالى يَنقادُ ويَخضعُ».

وقال في تفسِير: ﴿**وَظِلَٰلُهُم**﴾ قال: «تَنقادُ لأمرِه تعالى وتَخضَع».

وقال نحو ذلك في سورتَيْ: [النَّحل:٤٨] و[الرَّحمن:٦].

☑ قلتُ: والسُّجود هُنا **حقيقةً** على الأصلِ، لكن لا نعلمُ كيفيَّته كما أنَّا لا نفقَهُ تَسبيحَهُم؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ **كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ** ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[النور:٤١]، وقال: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ **وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ** ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[الإسراء:٤٤]، فلا يستطيعُ أحدٌ أن يتأوَّل التَّسبيح هُنا بالانقياد.

فكما أنَّا لا نفقهُ تَسبيحَهم؛ لا نفقَهُ سُجودَهم، إذْ لا يَعلمُ كيفيَّة ذلك إلا الذي خَلَقَهُم -سبحانه-.

وأرْسَلْتُ إلى شيخِي العلَّامة عليٍّ الحلَبيِّ أسألُه في ذلكَ -زيادةً في التيَقُّن-؛ فقال: «**الأَصلُ: الحقيقَة**. والانقيادُ لا يُعارِضُه».



ثلاثون : ﴿**وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ**﴾[إبراهيم:٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَيْلٌ**﴾: «هَلاكٌ أو حَسرةٌ أو **وادٍ في جهنَّم**».

☑ قُلتُ: ورَدَ أن (ويلاً): هو «وادٍ في جهنَّم» وذلك في أحاديثَ **ضَعيفةٍ!**

انظُر -مثلاً- : «ضعيفَ التَّرغيبِ والتَّرهيب» (٢١٣٦)، و«ضعيفَ الجامِع الصَّغير» (٦١٤٨).



واحد وثلاثون: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[إبراهيم:٢٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا**﴾: «في **القَبر** عندَ السُّؤال».

☑ قلتُ: ورَد هذا عن البراءِ بنِ عازِبٍ رضي الله عنه **موقوفاً** أخرجهُ الطَّبريُّ في «تفسيره» (١٦/ ٥٨٩) مِن طريقِ الأعمشِ عن سَعدِ بنِ عُبيدةَ به، والأعمشُ **يُدلِّس** وقد عنعنهُ، وله شاهِدٌ **صَحيحٌ** عند الطَّبريِّ -أيضاً- (١٦/ ٥٩٨) مِن طريقِ سُفيان الثَّوري عن أبيهِ عن خيثمَةَ عن البَراء به.

ولكن ثَبت في «صحيحِ البُخاري» (٤٦٩٩) **مرفوعاً** مِن طريقِ عَلقمةَ قال: سمعتُ سعدَ بن عبيدةَ عن البراءِ بنِ عازبٍ: أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي الْقَبْرِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ﴾»، وبنحوه عند الطَّبري -أيضاً- (١٦/ ٥٩٦) مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو **صحيحٌ** كما قال المحقِّق.

ففي **الموقوفِ اقتصَر** على: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى **ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا**﴾ **وفي المرفوع أتمَّها**: ﴿... **وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ** ۖ﴾، قال الإمامُ الطَّبريُّ -بعد سردِه الآثارَ- : «والصَّوابُ مِن القولِ في ذلك **ما ثبتَ به الخبرُ عن رسولِ الله** صلى الله عليه وسلم **في ذلك**، وهو أنَّ معناه: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾،

وذلك تَثبيتُه إيَّاهم في الحياةِ الدُّنيا بالإيمان باللهِ وبرسولِه محمَّد صلى الله عليه وسلم، ﴿وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ بمثلِ الذي ثبَّتهم به في الحياةِ الدُّنيا، **وذلك في قبورِهِم** حينَ يُسْألونَ عن الذي هُم عليه مِن التَّوحيد والإيمان بِرسولِه صلى الله عليه وسلم» أهـ .

اثنان وثلاثون: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا**﴾ [النحل: ١٤].

❖ قال في تفسير ﴿**تَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ**﴾: «مِن البحرِ **المِلح خاصَّة**».

قلتُ: عبارتُه هُنا مُختصَرة لا تَكاد تُفْهَم! ولكنَّه أوضحَها في تفسير ﴿**حِلْيَة**﴾[فاطر: ١٢]؛ فقال: «اللؤلؤُ والمَرجان **مِن المِلح**».

☑ قلتُ: لعلَّه يقصِد أنهما (مِنَ البحرِ المالِح).

أمَّا إن قَصَدَ أنَّهما من الملح نفسِه؛ فهذا قولٌ غريبٌ لم يَعرفه النَّاس مِن قبلُ ولا من بعدُ، والمعروفُ هو **أنَّ اللؤلؤَ** يتكوَّنُ في باطنِ الصَّدفِ وهو **حيوانٌ مِن حيواناتِ البَحرِ** له جِلدٌ عَظميٌّ كالحلزونِ ويَغوصُ عليه الغوَّاصُون فيَستخرِجونَهُ مِن قَعرِ البَحرِ ويَصعدون به فيستخرِجونه منه.

ويمكنكَ التَّعرُّفُ عليه أكثر؛ بمشاهدة هذه الصُّورة:



وأمَّا المرجانُ فيُستخرج مِن تحتِ سَطحِ البَحرِ في أعماق مُتوسِّطةٍ ومِن مناطقَ مُعيَّنة، حيث يتمُّ الغوصُ لاستِخراجه، وهو تركيبٌ كيمائيٌّ مِن حجرِ الكِلسِ، **ناتجٌ عن نُموِّ وإفرازاتِ حَيواناتِ المرجان** المتراكِمة والمتشعِّبة مع بعض، وبعضُها يُشبِهُ التَّراكُماتِ الصَّخرية أو أشجارَ النَّباتات.



ثلاثة وثلاثون : ﴿**قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ**﴾[الكهف:٢٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**أَبۡصِرۡ بِهِۦ**﴾: «**ما** أبصرَ الله بكلِّ موجود».

☑ قُلت: و(ما) هُنا: تعجُّبيَّة؛ فَتَنَبَّه.

والإبصارُ منه –جلَّ شأنُه– **بِعينَيْه** وبِعلمِه وإحاطَتِه؛ وقد ثبتَ عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه كان يقرأ ﴿**سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ ويضعُ إبهامَهُ على أذُنِه **والتي تَليها على عينِه**، قال ابنُ يَزيد المُقرِئ –أحدُ رجالِ السَّند في هذا الحديثِ– : «**يعني أنَّ لله سَمعاً وبصراً**»، وهذا

الحديثُ أوردهُ شيخُنا الإمامُ الوادعيُّ ﷺ في «الصَّحيح المسنَد ممَّا ليس في الصَّحيحَين» (١٢٥٢)، وأشار شيخُ الإسلامِ محمَّد بنُ عبدِ الوهَّاب ﷺ عند هذهِ الآيةِ أنَّ فيها ردًّا على المخالِفين لأهلِ السُّنَّة في ذلك، انظُر: «تفسيرِ آياتٍ مِن القُرآن» (ص١٦٤).

والذي قلتُه هو الحقُّ الذي عليهِ أهلُ السُّنَّة، **بخلافِ قولِ الشَّيخِ مخلوف** في شَرحِه على «عقيدةِ أهلِ الإسلام» (ص١٧) الذي جاء فيه: «وأنَّه تعالى مُتَّصفٌ أزَلاً بالسَّمع والبَصر لجميع الموجودات **بدونِ حاسَّةٍ وآلة**... » أي: سميع بلا سَمع، وبصير بلا بصَر!! وهذا إنَّما هو اعتقادُ المُلحِدين! وانظر كتابَ «أعلامِ السُّنَّة المنشورةِ لاعتقاد الطَّائفة النَّاجية المنصُورة» (ص) للعلامةِ حافِظ الحكَميِّ ﷺ.



أربعة وثلاثون: ﴿**فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا**﴾[مريم:٥٩].

- ❖ قال في تفسيرِ ﴿**يَلۡقَوۡنَ غَيًّا**﴾: «جزاء الغيِّ. أو **وادياً في جهنَّم**».
- ☑ قلتُ: جاء ذلك في حديثٍ **مرفوعٍ** لكنه **ضعيف**.

ضعَّفه الإمامُ الألبانيُّ في«ضعيفِ التَّرغيب والتَّرهيب» (٢١٤٧)، وقال عنه الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «تفسيره» (٥/ ٢٤٦): «**رَفْعُهُ منكَرٌ**».

ثمَّ وجدتُه **موقوفاً** على ابنِ مسعُود وعبدِ الله بنِ عَمْرو بن العاص ﷺ عند الإمامِ الطَّبريِّ في «تفسيره» (١٨/ ٢١٨) **بأسانيدَ صحيحة**.

ومثلُ هذا لا يُقال بالرَّأي؛ فَلَهُ حُكمُ الرَّفع، واللهُ أعلى وأعلَم.



خمسة وثلاثون : ﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِدۡرِيسَ وَذَا ٱلۡكِفۡلِۖ كُلّٞ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[الأنبياء:٨٥].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَذَا ٱلۡكِفۡلِۖ**﴾: «قيلَ هو إلياس عليه السلام».

☑ قلتُ: لم يصحَّ في ذلك –حسب عِلمي– مِن الآثار شيء.

أي: لا أنَّه نبيٌّ ولا غير نبيٍّ، ولا إلياس ولا غيره! **لكنَّ الظَّاهر مِن الآيات –والله أعلم– أنَّه نبيٌّ**؛ لأنَّ الله ذكَرَه مع الأنبياء (أيُّوبَ وإسماعيلَ وإدرِيس ويونُس..)، ولا تَنسَ أن السُّورة اسمُها (سورةُ الأنبياء)، ولأنَّ الله تعالى يَسرد لنبيِّه محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم قَصص الأنبياء ليقتديَ بهم؛ قال تعالى: ﴿**فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ**﴾؛ ومِن ذلك: الاقتداءُ بِصبرِهم وثباتهم، نسأل الله أن يُحلِّينا بالصَّبر ويَرزقنا الثَّبات على الإسلام **والسُّنَّة**.



ستة وثلاثون : ﴿**كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ فَأَتۡبَعۡنَا بَعۡضَهُم بَعۡضٗا وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ فَبُعۡدٗا لِّقَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ**﴾[المؤمنون:٤٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ**﴾: «مجرد أخبار للتعَجُّب و**التَّلَهِّي**».

وكذلك قال في تفسير سورة: [سبأ:١٩].

☑ قلتُ: لم يَجعلها اللهُ للتَّلهِّي، بل للعِظة والعبرة. وما جاء في كلامِ المفسِّرين أنها (أحاديثُ **للسَّمَر**) فلا يعني أنها للتَّلَهِّي واللَّعِب؛ فإنَّ الماضِين كانوا يجلسون ويسمُرون على القَصص؛ فمنها ما هي للتَّلَهِّي، **ومنها ما هي للاتِّعاظ والتَّذكُّر**..



سبعة وثلاثون : ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ ...﴾[النور:٣١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ**﴾: «الوجه والكفَّين و**القدَمَيْن**».

☑ قلتُ: حكم كشفِ **الوَجه والكفَّين** فيه خلافٌ بين العُلماء يُنْظَر في موضِعه..

وأنصحُ بقراءةِ كتابِ «جِلبابِ المرأةِ المسلِمةِ في الكِتابِ والسُّنَّة» لشَيخِ مَشايخِنا **الإمامِ المجدِّدِ** ناصِر الدِّين الألبانيِّ رحمه الله.

أمَّا (القَدَمَان)؛ فقد (اتَّفق) أهلُ العِلم على حُرمةِ كَشفِهما أَمام الرِّجال الأجانب، ودلَّ على ذلك (الكِتابُ) و(السُّنَّة الصَّحيحةُ) بأوضح العبارة.

ومِن أجلِ ذلك كان مِن شُروط المسلمين الأوَّلين على أهلِ الذِّمَّة أن تكشفَ نساؤُهم عن أرجلهنَّ لكي لا يتشبَّهنَ بالمسلِمات.

انظُر: «اقتضاءَ الصِّراطِ المستقيمِ مُخالفَةَ أصحابِ الجَحيمِ» (١/ ٣٦٧) لشَيخ الإسلامِ ابنِ تيميَّة رحمه الله.

فعجباً لِـمَن كان مُفتي الدِّيار المصريَّة(!) مِن إباحته كشفَ المرأةِ قَدَمَيها!!

وليس له في هذا سلفٌ سِوى العقلانيِّين أفراخِ المعتزِلة المارِقِين!



ثمانية وثلاثون : وفي نفسِ الآيةِ السَّابقة:

❖ قال في تفسيرِ ﴿نِسَآئِهِنَّ﴾: «المختصَّات بهنَّ بالصُّحبة أو الخدمة».

☑ قلتُ: ولا أدري ما الذي يُخَصِّص صواحبهنَّ وخادماتهنَّ عن بقيَّة نساء المسلمين! والصَّواب ما قاله الإمامُ السَّعدي في «تفسيرِه» (ص٥٦٦): «أي: **يَجوزُ للنِّساء أن يَنظرَ بعضهنَّ إلى بعضٍ مُطلَقاً**، ويحتمل أن الإضافة تقتضِي ـ الجنسيَّة؛ أي: النِّساء المسلِمات اللاتي مِن جِنسِكم، ففيهِ دليلٌ لمن قال: إنَّ المسلمةَ لا يجوزُ أن تنظرَ إليها الذِّميَّة».



تسعة وثلاثون: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾[النور: ٦٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ﴾: «دَعوَتَه لكم للاجتِماع أو نداءَكم له».

☑ قلتُ: للمُفسِّرين في تفسيرِها أوجُه: (دُعاءه عليكم) أو (نداءكم له) أو (دَعْوَتَه إيَّاكم)، **والقاعدةُ: أنَّ الآيةَ إذا كانت تحتمِل وَجهَين أو أكثر دونَ تَعارُضٍ؛ وجبَ إعمالُها وعدم إهمالِها**(١).

فاحفَظْ هذا فإنه مهمٌّ، ويَمُرُّ بك في القرآن كثيراً، واستأنِس في ذلك بالتَّفاسير السَّلفية.



أربعون: ﴿وَعَادٗا وَثَمُودَاْ وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾[الفرقان:٣٨].

---

(١) وانظر: «تفسير ابن عثيمين» (سورة آل عمران ١/ ٩).

❖ قال في تفسير ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾: «البِئر، قَتلوا نبيَّهم ودسُّوهُ فيها». وكـذا قـال في تفسيرِ سُورة: [ق:١٢].

☑ قلتُ: اختلفت أقوالُ **أهلِ التَّفسير** فيهم؛ لكن ابن جَرير قال (١٩/ ٢٧٠):

«والصَّواب مِن القول في ذلك قولُ مَن قال: هُم قـومٌ كـانُوا عـلى بِئـر، وذلـك أنَّ الرَّسَّ في كلامِ العرب: كلُّ محفورٍ؛ مِثلُ البِئرِ والقَبر ونحو ذلك؛ ومنه قَولُ الشَّاعِر:

سَبَقْتَ إلى فَـرطٍ بـاَهِلٍ تنابِلَةٍ يَحْفِرُونَ الرِّساسا

يريدُ أنَّهم يَحفِرون المعادِن، ولا أعلمُ قوماً كانت لهم قصَّة بسـبب حُفـرة، ذَكَـرهُم الله في كتابِه إلا أصحابَ الأُخدود، فإن يَكونُوا هـم المَعنيِّـين بقولِـه ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ فإنَّا سنذكُر خَبرَهُم إن شاءَ اللهُ إذا انتهينا إلى سُورة الـبُروج، وإن يكونـوا غَـيرَهم فَـلا نعرفُ لهم خبَراً، **إلا ما جاء مِن جُملةِ الخبر** عنهم أنهم قومٌ رَسوا نبيَّهم في حُفرة».

قلتُ: والخبرُ الذي رواهُ **مرسَلٌ**، والمرسَل مِن قِسم الضَّعيف.

وقد يكون (الرَّسُّ) اسمَ بلد، **وعلى أيِّ حال فالخوضُ في هذا وأمثالِه ممـا لا فائـدةَ فيه، وإنَّما ذكَرهم ربُّنا في كتابِه أنهم مِن جملة مَن أهلكَهم لَـمَّـا خالفُوا أمرَه؛ والمقصـود مِن ذلك: الاتِّعاظ وأخذُ العِبرة**، نسأل الله السَّلامة والعافية.



واحد وأربعون : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾[الفرقان:٧٥].

❖ قال في تفسير ﴿ٱلۡغُرۡفَةَ﴾: «أعلى مَنازل الجنَّة وأفضلها».

☑ قلتُ: هي الجنَّة، أو منازلُ في الجنةِ **رفيعـةٌ** -كـما قـال المفسِّـرون-، **وليسـت**

بأرفعها؛ لأنَّ في ذلك مخالَفة لِمَا ورَد عن النَّبي ﷺ قولُـه لأُمِّ الرُّبَيِّـعِ التـي جاءتـهُ تَسألُه عن ابنِها حارِثةَ الذي استشهدَ يومَ بَدر: «إِنَّهَا جِنَانٌ فِي الْجَنَّـةِ وَإِنَّ ابْنَـكِ أَصَـابَ **الْفِرْدَوْسَ الْأَعْـلَى**» رواهُ البُخـاريُّ (٢٨٠٩)، وقـال ﷺ أيضـاً: «إِذَا سَـأَلْتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ **الْفِرْدَوْسَ** فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ **وَأَعْلَى الْجَنَّةِ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ** وَمِنْهُ تَفَجَّـرُ أَنْهَـارُ الْجَنَّةِ» رواه البخاريُّ -أيضاً- (٢٧٩٠).

قال ابنُ حجَر رحمه الله في «الفَتح» (٦/ ١٣): «قَوْله : (أَوْسَط الْجَنَّة وَأَعْلَى الْجَنَّة)؛ الْمُرَاد بِالْأَوْسَطِ هُنَا: الْأَعْدَل وَالْأَفْضَل؛ كَقَوْلِهِ تَعَـالَى ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾، فَعَـلَى هَذَا فَعَطَفَ الْأَعْلَى عَلَيْهِ لِلتَّأْكِيدِ.

وَقَالَ الطِّيبِيُّ: (**الْمُرَاد بِأَحَدِهَا الْعُلُوُّ الْحِسِّيُّ وَبِـالْآخَرِ الْعُلُـوُّ الْمَعْنَـوِيُّ**). وَقَـالَ اِبْـن حِبَّانَ: (الْمُرَاد بِالْأَوْسَطِ: السَّعَة، **وَبِالْأَعْلَى**: **الْفَوْقِيَّة**) ».

قلـتُ: وقـد يكـونُ المقصـودُ بالغُرفَـة: الفِـردَوس، ولكـنَّ الإمـامَ الشَّـنقيطيَّ في «تفسيرِه» (٦/ ٨١) قال: «الظَّاهرُ أنَّ المـرادَ **بالغُرفـةِ** في هـذهِ الآيـةِ الكريمـةِ جِنسُـها الصَّادق بغُرَف كثيرة، كما يَدل عليه قولُه تعالى: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ:٣٧] وقولُـه تعـالى: ﴿لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾[الزمر:٢٠]» وهذا هو الرَّاجح، والله أعلم.



اثنـــان وأربعـــون : **﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾**[الشعراء:٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**أَعۡنَـٰقُهُم**﴾: «جماعاتُهم أو رؤساؤُهم ومقدَّمُوهم».

☑ قلتُ: هذا أحدُ الأقوال التي ذكَرها **بعضُ أهلِ التَّفسِير**؛ قال أبو جعفرٍ الطَّبريُّ (١٩/ ٣٣٤): «وأَوْلَى الأقوالِ في ذلكَ بالصَّواب **وأشبهُها بما قالَ أهلُ التَّأويل** في ذلِكَ أن تكونَ الأعنَاقُ **هِي أعنَاق الرِّجال**، وأن يكُون معنى الكَلامِ: فظلَّت أعناقُهم ذليلةً للآيةِ التي يُنزلُها اللهُ عليهم مِن السَّماء، وأن يَكونَ قولُه ﴿خَـٰضِعِينَ﴾ مُذَكَّراً، لأنه خبَرٌ عن الهاء والميم في الأعناق».

وقال المُبرّد في «المقتَضَب»[1] (باب: مِنْ مَسائلِ «ما»): «وأمَّا ما عليه **جماعةُ أهلِ النَّحو، وأكثرُ أهلِ التَّفسير** -فيما أعلَمُ- فإنَّه أضاف الأَعناقَ إليهم، يُريد **الرِّقاب**، ثم جعلَ الخَبرَ عَنهُم؛ **لأنَّ خضُوعَهم بخضوعِ الأَعناق**».



ثلاثة وأربعون : ﴿**وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَـٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ**﴾[لقمان:٢٧].

---

(١) وهوَ « أَنْفَسُ مؤلَّفات المبرّد وأنضجُها ثَمرَة، وأقدمُ ما وصَلَنا مِن كتب النَّحو بعد كتابِ سِيبويه. كما قال الأستاذُ بجامعةِ الأزهر: محمَّد عبد الخالق عضيمة في نشرته النَّفيسة للكِتاب: القاهرة ١٩٦٣م... ويُؤخَذ عليه [أي: المُبَرّد] فيه [يعني في المقتَضَب] حَمْلَتُه الأثيمةُ على أصحابِ القِراءاتِ السَّبع، جَرْياً على منوالِ أستاذِه المازِني في آخر كتابِه: «التَّصرِيف»، حيثُ يَسخرُ مِن القُرَّاء وينبزهُم بالغفلةِ والجهلِ والتَّعلُّق بالألفاظ؛ فنقل عنه المبرّد هذا البابَ وأثبتَه في «المُقتَضب»؛ فكان ذلك سببَ خُمولِ الكتاب. انظُر مقدِّمة المحقِّق (ص١١١) ». نقلاً عن مقالٍ للباحث: زُهير ظاظا.

❖ قال في تفسيرِ ﴿كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾: «مَقدوراتُه وعجائبُه، أو معلوماتُه».

☑ قال الشَّيخُ محمَّد بنُ عبدِ الرحمن الخميِّس -مُتَعَقِّباً- :

«تفسيرُ كَلِماتِ الله بِمقدُوراتِه أو بِمَعلوماتِه **خِلافُ ما فَهِمهُ السَّلف منها** ، وهو بالتَّالي عُدولٌ عن ظاهرِ اللَّفظ، بل **كلماتُه سُبحانَه هي كلامُه وقولُه الذي لا نَفادَ له،** لأنه سُبحانه أوَّلٌ بلا ابتداء، آخِرٌ بلا انتِهاء، ولم يَزَل ولا يَزال يتكلَّم بما شاء إذا شاء، فلا حَدَّ لِكلامِه سُبحانه فيما مَضى ولا فيما يُستقبَل، وما يُقدَّر مِن الأشجارِ والبُحور لتُكتَب به كلماتُ الله لا بُدَّ أن يَفنَى ويَنتهي، وكلامُ الله لا نَفادَ له، وتفسيرُ كَلماتِ الله بمَقدوراته أو معلُوماتِه تفسيرٌ لها بأمورٍ وُجوديَّة وعدميَّة، وكلماتُ الله تعالى الموصوفَة بأنَّها لا تنفدُ هي أمور وُجوديَّة، **وكأنَّ هذا التَّفسير الذي ذكرهُ المؤلِّف يَرجع إلى مذهبِ الأشاعرة في كلامِه**؛ وهو أنَّ كلامَ الله معنًى واحدٌ نَفسي- قديمٌ فلا يوصَف بالتَّعدُّد! **وهو خلافُ مذهبِ أهل السُّنة والجماعة فإنَّهم يقولُون**: (لم يَزلِ اللهُ ولا يَزالُ يتكلَّم بما شاءَ وكيفَ شاءَ، وكلماتُه لا نهايةَ لها، فيوصَف -تعالى- بأنَّه قال ويَقولُ ونادَى ويُنادِي، وكما أخبر بذلك -تعالى- عن نفسِه وهو أعلم بنفسِه وبغيرِه، وأصدقُ قيلاً وأحسنُ حديثاً مِن خلقِه)». انظُر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الرابع).

والشَّيخُ مَخلوف لم يَقفْ عند هذا فقط؛ بل حين أثبَتَ الكلامَ لله في شرحِه على «عقيدةِ أهلِ الإسلام» (ص١٨) قال: متَّصفٌ بكلام أزليٍّ قديم ليس بِحَرفٍ ولا صَوت... ؛ «فلهُ تعالى كَلامٌ هو صِفةٌ له أزليَّة قائمةٌ بِذاتِه تعالى تتعلَّق تعلُّق دلالة بما يتعلَّق به العِلم الأزلي»!

والمأخذ على هذا الكلامِ مِن جِهتَين:

مِن جهة زَعْمِه أن كلامَ الله (ليس بِحَرفٍ ولا صَوت)؛ وهو مُخالفٌ للكتاب والسُّنَّة والإجماع، والعَقل، واللُّغة!

ومِن جهة وَصْفِه لكلامِ الله بـ(الأزَلي القَديم)؛ فإنه مخالِفٌ للشَّرع والعقلِ أيضاً؛ **وقد ردَّ هذا كلَّه شيخُ الإسلام ابن تيميَّة ضِمنَ «رِسالة في حُروفِ القُرآنِ وأَصوَاتنا بِه» المطبوعة مع رَسائلَ أُخرى جَمعها العلَّامةُ محمَّد بنُ حامدٍ الفَقي في مجلَّد أسماهُ: «شَذراتِ البلاتِين» (ص٤٣٧) مما يُغني عن نقل ذلك هنا؛ طلَباً للاختِصار.**



أربعة وأربعون : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[فاطر:١٠].

❖ قال في تفسيرِ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾: «يرفع اللهُ العمل الصَّالحَ ويَقبَلُه».

☑ قال الشَّيخُ محمَّد بن عبدِ الرَّحمن الخميِّس –مُتَعَقِّباً– : «هذا أحدُ القَولَين في تفسيرِ الآية، والقولُ الثَّاني: أن العملَ الصَّالح يَرفعُ الكلِمَ الطَّيِّب لأنَّه بُرهانُ صِدقِ الإنسانِ في كلامِه الطَّيِّب، فإذا صَدق فِعلُه قَولَه كان حقيقاً وجديراً بأن يَرفعَه اللهُ تعالى ويَقبَلَه، **وهذه الآيةُ مِن أعظمِ حُججِ أهلِ السُّنَّة على أهلِ البِدَع في بابِ إثباتِ صِفةِ العُلوِّ لله تعالى**». انظر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الخامس).



خمسة وأربعون : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ

ٱلۡكَبِيرُ﴾[فاطر:٣٢].

❖ قال في تفسير ﴿ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾: «رَجَحَتْ سيِّئاتُه على حسَناتِه».

و﴿مُّقۡتَصِدٞ﴾: «استوَتْ حَسناتُهُ وسيِّئاتُه».

و﴿سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾: «رَجَحَتْ حسناتُه على سيِّئاتِه».

☑ قلتُ: جاء عندَ الإمامِ التِّرمذيِّ برقم: (٣٢٢٥) و**صحَّحهُ الإمامُ الألبانيُّ** من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال في هذِه الآيةِ: «**هَـؤلاءِ كلُّهم بِمَنزلةٍ واحِدةٍ وكلُّهُم في الجنَّةِ**».

يقولُ شارِحُه العلَّامةُ أبو العُلَى المُبارَكفُوري رحمه الله في «تُحفةِ الأحوذِي» (٩/ ٩٣):

«قَالَ الْحَافِظُ اِبْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ [٦/ ٥٤٦ وما بعدها]: مَعْنَاهُ أَيْ فِي أَنَّهُمْ مِنْ هَـذِهِ الْأُمَّةِ **وَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ فَرْقٌ فِي الْمَنَازِلِ فِي الْجَنَّةِ**.

وَقَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ قَالَ: هُمْ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَرَّثَهُمْ اللهُ تَعَالَى كُلَّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ، **فَظَالِمُهُمْ يُغْفَرُ لَهُ، وَمُقْتَصِدُهُمْ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيراً، وَسَابِقُهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**.

وَكَذَا رُوِيَ **عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ** أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ الْمُصْطَفَيْنَ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ عِوَجٍ وَتَقْصِيرٍ» اهـ.

ويقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ رحمه الله في «الأضواءِ»:

«بَيَّنَ تَعالى في هذهِ الآيةِ الكَريمةِ أنَّ إيراثَ هذهِ الأمَّـةِ لهـذا الكِتـاب، دليـلٌ عـلى أنَّ اللهَ اصطفَاها في قولِـه: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ وبـيَّن أنَّهـم ثلاثـةُ

أقسامٍ:

الأوَّل : الظَّالمُ لِنفسِه وهو الذي يُطيعُ اللهَ، ولكنَّه يَعصيهِ أيضاً فهـو الـذي قـال اللهُ فيه ﴿خَلَطُواْ عَمَلاً صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾.

والثَّاني: المُقتَصِد وهو الذي يُطيعُ اللهَ ولا يَعصيهِ ولكنه لا يتقرَّبُ بالنَّوافل مِن الطَّاعات.

والثَّالث: السَّـابق بـالخَيرات: وهـو الـذِي يَـأتي بالواجِبـات ويَجتنـبُ المحرَّمـاتِ ويتقرَّبُ إلى الله بالطَّاعاتِ والقُرُباتِ التي هي غيرُ واجِبة.

وهذا على أصحِّ الأقوالِ في تفسيرِ الظَّالمِ لِنفسِه والمقتَصِد والسَّـابِق، ثـم إنَّـه تَعـالى بيَّن أنَّ إيراثَهم الكتابَ هُو الفَضلُ الكَبيرُ مِنهُ عَليهم، ثم وَعـدَ الجميـعَ بِجَنَّـاتِ عـدنٍ وهُو لا يُخلِـفُ الميعـادَ في قولِـه: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ إلى قولِـه: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ والواوُ في ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾ شامِلةٌ للظَّالم والمقتَصِـدِ والسَّـابِق -عـلى التَّحقيـق-. ولِذا قال بعضُ أهلِ العِلمِ: حُقَّ لِهذِه الوَاو أن تُكتـبَ بِـماء العَينَـين، فوعـدُه الصَّـادقُ بِجنَّاتِ عدنٍ لجميعِ أقسامِ هذه الأمَّة، وأوَّلُهم الظالِمُ لنَفسِه يَدلُّ على أنَّ هذه الآيـةَ مِـن أرجَى آياتِ القُرآنِ، ولم يَبقَ مِن المُسلِمين أحَدٌ خارجٌ عـن الأقسـامِ الثَّلاثـة، فالوعـدُ الصَّادقُ بالجنَّة في الآيةِ شامِلٌ لجميعِ المُسلِمِين ولِذا قال بعـدَها مُتَّصـلًا بهـا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي كُلَّ كَفُورٖ﴾ إلى قولِه: ﴿فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾.

واختلفَ أهلُ العِلمِ في سببِ تقديمِ الظَّالِمِ في الوَعدِ بالجنَّةِ على المُقتَصِدِ والسَّـابِق، فقال بعضُهم: قدَّمَ الظَّالمَ لئلَّا يَقـنَط، وأخَّـر السَّـابِقَ بـالخيراتِ لـئلَّا يعجـبَ بِعمَلِـه

فيَحبَط. وقال بعضُهُم: قدَّم الظَّالم لنفسِه، لأنَّ أكثرَ أهلِ الجنَّة الظَّـالمونَ لأنفُسِـهم لأنَّ الذين لم تَقعْ مِنهُم مَعصيةٌ أقلُّ مِن غـيرِهِم؛ كـما قـالَ تَعـالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾» اهـ.



ستة وأربعون: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[يس:١٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾: «أنطاكية»!

☑ قال الإمامُ السَّعديُّ في «تفسيرِه» (ص٦٩٣): «وتعيينُ تلك القَريـة، **لـو كـان فيهِ فائدة؛ لعيَّنها اللهُ**، فالتَّعرُّض لذلكَ وما أشبهه **مِن بابِ التَّكلُّف والتَّكلُّم بـلا عِلـم**، ولهذا إذا تكلَّم أحدٌ في مثلِ هذا تجِد عِندَه مـن الخَبط والخَلط والاختِلاف الـذي لا يَستقرُّ له قَرار ما تَعرفُ به أنَّ **طريـقَ العِلـمِ الصَّـحيح الوُقـوفُ مـع الحقـائقِ، وتـركُ التَّعرُّضِ لما لا فائِدةَ فيه**، وبذلك تَزكُو النَّفسُ، ويَزيدُ العِلمُ **مِن حيث يظنُّ الجاهِـل أنَّ زيادتَه بِذِكرِ الأقوالِ التي لا دليلَ عليها**، ولا حُجَّة عليها **ولا يَحصُل منها مِـن الفائـدَة إلا تشويشُ الذِّهنِ واعتيادُ الأمورِ المشكُوكِ فِيها**».

وقال الإمامُ ابنُ كثيرٍ -بعدَ كلامٍ وسَردٍ للآثارِ- : «...؛ فعلَى هـذا **يتعـيَّن** أنَّ هـذه القريةَ المذكورةَ في القُرآنِ العَظيم **قَريةٌ أُخرَى غيرُ أنطَاكية**، كما أطلقَ ذلك غـيرُ واحِـدٍ مِن السَّلف أيضاً، أو تكونُ أنْطَاكية -**إن كانَ لفظُها محفوظـاً في هـذه القِصَّـة**- مدينـةً أُخرى غَيرَ هَذِه المشهورةِ المعروفة، **فإنَّ هذه لم يُعرَف أنها أُهلِكتْ لا في الملَّة النَّصـرانيَّة ولا قَبل ذلك**، واللهُ -سبحانه وتعالى- أعلَم». انظر: «تفسيره» (٦/ ٥٧٣-٥٧٤).



سبعة وأربعون: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾[الصافات:١-٣].

❖ قال في تفسيرِ: ﴿**وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا**﴾: «قَسَمٌ بالجَماعات تصطفُّ للعِبادة».

وقال ﴿**فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا**﴾: «تزْجُر عن المعاصِي بالأقوالِ والأفعالِ».

وقال ﴿**فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا**﴾: «تتلُوا آياتِ الله للعِلم والتَّعليم».

☑ قلتُ: أمَّا (الصَّافَّات)؛ فقد **أجمعَ** أهلُ التَّفسيرِ على أنَّهم الملائكةُ يَصطفُّون لرَبِّهم في السَّماء، وأمَّا (**الزَّاجِرَاتِ**)؛ فاختَلَفُوا فيها: هل هي الملائِكَة، أم آيُ القُرآنِ؟ وكَذلك (**التَّالِيَاتِ**)؛ اختَلفوا: أَهِيَ الملائكة، أم هيَ ما يُتلَى عليكم في القُرآنِ مِن أخبارِ النَّاسِ والأُممِ قُبلَكُم؟ **والرَّاجحُ قولُ مَن قال: هُم الملائِكةُ**؛ لأنَّ اللهَ -تعالى ذِكْرُه- ابتدأَ القَسَم بنوعٍ مِن الملائِكة، وهم الصَّافُّون **بإجماعٍ** مِن أهلِ التَّأويل، **فَلأَن يكونَ الذي بعدَه قَسَماً بِسائِرِ أصنافِهِم أَشْبَهُ**. انظر: «تفسيرَ الطَّبريِّ» (٢١/ ٧-٨).

قُلتُ: وكذلك نقولُ في الآياتِ (١٦٥-١٦٦) مِن هذه السُّورة، بخلافِ الشَّيخِ مخلوف؛ فإنَّه لم يُوَضِّح ذلك ولا في مَوضِع!



ثمانية وأربعون: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾[الصافات:٦٢].

❖ قال في تفسير ﴿**شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ**﴾: «شجرةٌ مِن أخبثِ الشَّجَر **بتِهامَة**»!

☑ قُلتُ: قولُه: (بِتِهامَة)! عجيب، وربُّنا يقولُ: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ

﴿ٱلْجَحِيمِ﴾.

وذكَر ابنُ جَريرٍ في «تفسيرِه» (٢١/ ٥٣): أنَّ العَربَ يُطلِقونَ الزَّقُّومَ على (التَّمر والزُبد)، فإن صحَّ ذلك فهو -أيضاً- خِلاف ما ذكَره الشَّيخُ مَخلوف.



تسعة وأربعون : ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[الصافات:١٢٥].

❖ قالَ في تفسيرِ ﴿أَتَدْعُون بَعْلًا﴾: «أتعبدُونَ الصَّنَم **المسمَّى بَعْلاً**».

☑ قلتُ: لم يَرِدْ دليلٌ في أنَّ اسمَ الصَّنمِ (بَعلٌ)، والبَعْلُ في كلامِ العَربِ يَأتي بمعنى: (رَبِّ الشَّيءِ)؛ كما ذكَر غيرُ واحدٍ مِن المفسِّرين.



خمسون : ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ رُدُّوهَا عَلَىَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[ص:٣٠-٣٣].

❖ قال في تفسيرِ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾: «آثرتُ حبَّ الخَيل».

وقال في تفسيرِ ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾: «على صَلاتِي العَصرَ لله تعالى».

وقال في تفسيرِ ﴿تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾: «غرَبَت الشَّمسُ، أو غابت الخيلُ عن بَصرِه لظُلمةِ اللَّيل».

وقال في تفسيرِ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾: «فَشرَعَ يقطعُ سُوقَها وأعْناقَها بالسَّيف قُرباناً لله تعالى وكانَ ذلك مَشروعاً في مِلَّتِه».

☑ **قُلتُ**: هذه القصةُ ساقَها بعضُ المفسِّرين، وفيها مخالفةٌ ظاهِرةٌ للقُرآن، ونسبةُ أشياءَ لنَبيٍّ نزَّههُ اللهُ عن فِعلها..

وقد فصَّل في ردِّها أحسنَ تَفصيلٍ؛ شيخُنا الأستاذُ المُرَبِّي محمَّد بنُ جميل زينُو -متَّع اللهُ بِعُمرِه- فقال: «ذكَر كثيرٌ مِن المفسِّرين أن سُليمانَ عليه السلام شغلتهُ الخيلُ عن صلاةِ العصرِ حتى غابتِ الشَّمس فأمرَ بِقطعِ سُوقِها وذَبحِها تقرُّباً إلى الله، وقد اختلفتْ عباراتُهُم، **وكلُّها تدورُ على هذا المعنَى**.

وعلى هذا التَّفسيرِ مُلاحظاتٌ:

١. قولُه ﴿**عَن ذِكۡرِ رَبِّي**﴾ أي: صَلاة العَصرِ. **لا دليلَ عَليه**؛ لأنَّ كلمةَ (عَن) تأتي بمعنَى (مِن) كما نقلَ الشَّوكانيُّ في «تفسيره» (٤/ ٤٣٢) عن ابنِ عبَّاس في قولِه تَعالى ﴿**عَن ذِكۡرِ رَبِّي**﴾ يقولُ: «مِن ذِكرِ ربِّي». **فالخيلُ هِي مِن ذِكرِ الله**؛ لأنَّ فيها إعانةً على الجهادِ ولذلك أمرَ اللهُ تعالى بِرباطِها، فقال عزَّ مِن قائلٍ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ ...﴾[الأنفال: ٦٠]، وقد حلَّ مكانَها الدَّبَّاباتُ والطَّائِرات والمُصفَّحاتُ والصَّواريخُ وغيرُها من المخترَعات. فإعدادُ الخيلِ للجِهادِ مِن العِباداتِ المطلوبةِ، بل هُو مِن أفضَلِها؛ لذلك جاءَ مَدحُها في كثيرٍ مِن الأحاديثِ الصَّحيحةِ.

٢. قولُ المفسِّرين ﴿**حَتَّىٰ تَوَارَتۡ**﴾ أي الشَّمس؛ **لا دَليلَ عَليهِ أيضاً**؛ لأنَّ الشَّمس ليس لها ذِكرٌ مِن قَريبٍ أو بَعيد، والأقربُ هو ذِكرُ الخَيلِ.

فيكونُ المعنى: حتى تَوارت الخيلُ واختَفتْ عن نَظَرِ سُليمانَ عليه السلام.

٣. والأهمُّ مِن ذلـك؛ قـولُ المفسِّرين ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾: قطَع سُوقَها وأعناقَها؛ حيث فسَّروا المسحَ بالقَطعِ، **وهـذا لا دليـلَ عَليـه**، ولا سيَّما أنَّ فيـه تعذيباً للحيوانِ وإتلافاً للمال، والأوْلى أن نَحمِلَ الآيةَ على ظاهِرِها، فقد نقلَ الطَّبريُّ عن ابـنِ عبَّاسٍ في قولِـه: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ يقـولُ: «جعـلَ يَمسـحُ أعرافَ الخَيلِ وعَراقيبَها حُباً لها». وهذا القـولُ الـذي ذَكرنـاهُ عـن ابـنِ عبَّـاسٍ أشـبهُ بِتأويلِ الآيةِ؛ لأنَّ نبيَّ الله ﷺ لم يكنْ إن شاء اللهُ لِيعذبَ حيواناً بالعَرقَبة ويُهلـكَ مـالاً مِن مالِه بِغيرِ سَببٍ. انظر «تفسيرَ الطَّبريِّ» (٢٣/ ١٥٦) والعَرقَبةُ: قَطعُ أرجُلِ الخَيل.

٤. أقولُ: هذا التَّفسيرُ لابنِ عبَّاسٍ **هو الصَّحيح**، ويمكنُ القولُ بأنَّ سُليمان عليه السلام كان يُجري استعراضاً عسكرياً للخَيلِ لمحبَّتِه لها فلمَّا مرَّت أمامَه وغابت عن نَظَـرِه أمـرَ بِإعادَتِها ورَدِّها فجعلَ يَمسحُ التُّرابَ والعرَقَ عن سُوقِها وأعناقِها مِن أثرِ الغُبار الذي لحِقَها كما يفعلُ الآن مَن عندهُ خَيل.

٥. وقال ابنُ حزمٍ [«الفِصَل» (٤/ ١٦)]: «تأويـلُ الآيـةِ عـلى أنَّـه قَتـلَ الخيـلَ إذْ اشتغلَ بها عن الصَّلاة؛ **خرافةٌ مَوضوعةٌ مَكذوبةٌ سَخيفةٌ بارِدة**، قد جمعـتْ بـين أفـانِين مِن القَول؛ لأنَّ فيها مُعاقَبةَ خَيلٍ لا ذَنب لها والتَّمثيلَ بها وإتـلافَ مـالٍ مُنتفـعٍ بـه بـلا معنًى ونِسبَةَ تَضييعِ الصَّلاةِ إلى نبيٍّ مُرسَل ثم يُعاقِبُ الخَيـلَ عـلى ذنبِـه لا عـلى ذنبِهـا، **وإنما معنَى الآية**: أنه أخبرَ أنَّه أحبَّ الخيرَ مِن أجلِ ذِكرِ ربِّه حتـى تـوارتِ الشَّـمس أو تلك الصَّافناتُ بِحجابِها ثم أمرَ بِرَدِّها فطفِق مَسـحاً بِسُـوقِها وأعناقِهـا بِيَـدهِ بِـراًّ بهـا وإكراماً لها؛ **وهذا هو ظاهرُ الآيةِ الذي لا يحتملُ غَيرهُ**، وليس فيها إشارةٌ أصـلاً إلى مـا

ذكَره مِن قتلِ الخَيلِ وتعطيلِ الصَّلاة، وكل هذا قد قالَـه ثقـاتُ المسـلمين، **فكيـف ولا حجَّة في قولِ أحدٍ دون رسولِ الله** صلى الله عليه وآله وسلم» .

٦. وقال الفخـرُ الـرَّازيُّ [«مفـاتِيح الغَيـب» (٢٦/ ١٨٠)] في الآيـةِ: «إنَّ رِبـاط الخيلِ كان مَندوباً إليه في دِينِهم كما أنَّه كذلك في ديـنِ الإسـلام، ثـم إنَّ سُـليمان عليه السلام احتاجَ إلى الغزوِ فَجلسَ وأمرَ بإحضارِ الخَيلِ وأمَر بإجرائِها وذَكرَ أنِّي لا أحبُّهـا لأجـلِ الدُّنيا وإنما أحبُّها لأمرِ الله وطلبِ تَقويَة دِينه، وهو المرادُ مِن قولِـه ﴿**عَن ذِكۡرِ رَبِّي**﴾ ثـم إنَّه عليه السلام أمر بإعادَتِها وتَسييرِها حتى توارَت بالحِجابِ أي غابتْ عن بَصَــرِه ثـم أمـرَ الرائِضينَ بأن يَرُدُّوا تلكَ الخيلَ فلما عادتْ إليه طفِقَ يَمسحُ سُوقَها وأعناقَها».

والغَرضُ مِن ذلك المسحِ أمورٌ:

أ- تشريفاً لها وإبانةً لِعِزَّتها؛ لكونِها مِن أعظم الأعوانِ في دفعِ العَدُو .

ب- إنَّه أراد أن يُظهرَ أنَّه في ضبطِ السِّياسَةِ والمُلكِ وأنَّه يُباشِرُ أكثرَ الأمور بنفسِه.

ت- إنه كان أعلمَ بأحوالِ الخَيـلِ وأمراضِـها وعُيوبِهـا فكـان يَمتحِنُهـا ويَمسـحُ سُوقَها وأعناقَها حتى يعلمَ هل فِيها ما يَدلُّ على المَرَض.

ث- إنَّ رُجوع الضَّمير في ﴿**تَوَارَتۡ**﴾ إلى الشَّمس، و﴿**رُدُّوهَا**﴾ إلى الخيلِ؛ تَفريقٌ للضَّمائر، فالواجبُ ردُّ الضَّمائر كلِّها إلى الخَيل.

ج- إنَّ قولَه ﴿**فَطَفِقَ مَسۡحَۢا**﴾؛ فالمسحُ هُنا لا يُفيد القَطع وإلَّا لكانَ قولُـه تعـالى ﴿**وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ**﴾ يُفيد القَطعَ ولا يُفيد المسحَ! وهـذا خـلافُ مَفهـومِ الآية كما هو مَعلوم.

ح- إنَّ اتِّهامَ سُليمان عليه السلام بتأخيرِ صَلاةِ العَصر حتى غابتِ الشَّمس لا يجـوزُ ولا سيَّما في حقِّ سُليمانَ النبيِّ المعصُوم.

٧. قال ابنُ عبَّاس ﴿حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾: «مِن ذِكـرِ ربِّي»، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا﴾: «يمسحُ أعرافَ الخيلِ وعَراقيبَها» رواهُ البُخاريُّ[1]». انتهى مِـن كتـابــه «كيـفَ نفهـمُ القُرآن» (ص١٢٨-١٣١).



واحـد وخمســون : ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ﴾[الزمر:٦٧].

❖ قـال في تفسـيرِ ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾: «مِلكُـه وفي مَقـدورِه وتصـرُّفِه». و﴿مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ﴾: «**بقُدرتِه** كطيِّ السِّجلِّ للكُتب».

☑ قلتُ: هذا **تأويلُ أهلِ البِدعِ المعطِّلين لصِفاتِ ربِّ العالَمين**؛ وإلَّا فقد ثبَـت أن رسولَ الله فسَّر هذه الآيةَ بأوضحِ تفسيرٍ لا يحتملُ التَّحريفَ والتَّحوير؛ فعن ابنِ عُمـرَ رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قرأ **﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ﴾**، قال: **فبسطَ رسـولُ الله** صلى الله عليه وسلم **يدَيْـه**، قال: «فيقولُ اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى أنَا الجبَّارُ أنا الملِكُ أين الجبَّـارونَ؟ أيـن المتكـبِّرون؟ أنـا

---

(١) تعليقاً تحتَ الحديثِ رقم (٤٨٠٧)، والصَّواب أن نقولَ: (ذَكَرَهُ البخاريُّ) أو (علَّقه)، ونقـولُ (رَواه) إذا أسنَدَهُ. أفادهُ شيخُنا مَشهورُ بنُ حسَن -نفعَ اللهُ بهِ- في كتابِه: «العِراق..» (١/ ٢٦٤).

كذا أنا كذا» فرجف المنبرُ بِرسولِ الله ﷺ حتَّى قُلنا ليخرَّنَّ بـه. صـحَّحهُ الإمـامُ الألبانيُّ في «ظلالِ الجنَّة» (٥٤٦)، وقد أوردهُ شيخُ الإسلامِ محمَّد بنُ عبدِ الوهَّـابِ في «تفسيرِ آياتٍ مِـن القُـرآن» (ص٢١٩) مُسْـتَدِلاً بـه عـلى أنَّ لله يَـدَينِ دُون تَشـبيهٍ ولا تَعطيلٍ.

وروى إمامَا الدُّنيا: أبو عبدِ الله محمَّـد **البُخـاريُّ** (٤٨١١)، وأبـو الحُسـين **مُسـلمٌ** النَّيسابورِيُّ (٢٧٨٦)، وغيرُهما؛ عن عبدِ الله بنِ مَسعودٍ ﷺ قَـالَ: جَـاءَ حَـبْرٌ مِـنْ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَـا الْقَاسِـمِ إِنَّ الله تَعَـالَى **يُمْسِـكُ** السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى **إِصْبَعٍ** وَالْأَرَضِينَ عَلَى **إِصْبَعٍ** وَالْجِبَالَ وَالشَّـجَرَ عَـلَى **إِصْـبَعٍ** وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى **إِصْبَعٍ** وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى **إِصْبَعٍ** ثُمَّ **يَهُزُّهُنَّ** فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِـكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ الله ﷺ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ **تَصْـدِيقًا لَـهُ** ثُـمَّ قَـرَأَ ﴿**وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ**﴾.

هذا؛ وقد **حاولَ** بعضُ **أهلِ البِدع** أن يشُكِّك في استدلالِ أهلِ السُّنَّة بهذا الحـديثِ على إثباتِ **اليدَينِ والأصابع** لربِّ العزَّة؛ ومِن هؤلاء: **المُحْدِث** -بِسُكونِ الحـاءِ وتخفيـفِ الدَّال المهمَلتَين- عبدُ الله بنُ الصدِّيق **الغماريُّ**(!) في تَحقيقهِ للجُزء (السَّابع!) من كتـابِ «التَّمهيد» للإمامِ ابنِ عبدِ البَرِّ؛ فقـد زعـم أنَّ ضـحِكَ النبـيِّ ﷺ كـان اسـتهزاءً باليَهوديِّ وعَقيدتِه! ولم يَرفعِ الغماريُّ بقولِ ابـنِ مَسـعود رأسـاً! فجعـل نفسَـه أدرَى بقصدِ النَّبي ﷺ من الصَّحابة، كيف لا وَهُو مِمَّن يدَّعون الكشـفَ والولايـة وأنَّ

مِن الأولياء مَن هو أعلى مِن الأنبياء منزلةً!!!

فابن مسعود رضي الله عنه يقـول: «ضَـحِكَ رَسُـولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم **تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ تَصْدِيقًا لَهُ**»، **وهذا** يقول: «... استهزاءً بعقيدتِه»! فمَن تُصدِّقون يا أربابَ العُقول؟!

وأين يذهبُ الغماريُّ بِحديثِ رَسُـول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ الله عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ **وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**» رواه مسلم (١٨٢٧)، وحديثِ: «إنَّ اللهَ كَتَبَ التَّوراةَ **بِيدِهِ**» رواه مسلمٌ (٢٦٥٢)، وحديثِ: «إنَّ أوَّل شيءٍ خَلقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: القَلَمَ؛ **فأَخَذهُ بِيمينِه وكِلتَا يَدَيهِ يَمينٌ**» «الصَّحيحة» (٣١٣٦) ؟

هذا؛ ولا أريدُ الإتيانَ على جميعِ مَزاعِمه وخُرافاته؛ فقد كفانا ذلك أخونا الفاضلُ المناضِلُ أبو أسامةَ ياسِين بنُ محمَّد آل نزال التَّميمي -أثابهُ الله- في كتابِه الصَّاعِقة: «**اجتِماع جُيوشِ التَّوحيد**...» ردَّ فيه على تَحقيقِ -بل تحريفِ- الغماريِّ لِكتاب «**التَّمهيد**» (**ج٧**) للإمامِ **السَّلفيِّ** أبي عُمَر ابنِ عبدِ البَرِّ رحمه الله .

وقد كان شيخُنا العلامةُ أبو عبيدةَ مَشهورُ بنُ حسن يوَدُّ لو أنَّ طالبَ علمٍ سَلفيٍّ ينهضُ للردِّ على تحقيقاتِ الغماريِّ على «التَّمهيد»؛ كما سمعتُه غيرَ مرَّة.

وحدَّثني أخي أبو أسامة -نفسُه- عن أحدِ الإخوة أنه سمِع بأن الشَّيخ العلامةَ صالحًا آل الشَّيخ كان يتمنَّى ذلك أيضاً.

قلتُ: فلْتَقَرَّ أعينُ أهلِ السُّنَّة بـ(اجتماعِ جُيوشِ التَّوحيد).



اثنان وخمسون : ﴿**ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ** ...﴾[فصلت:١١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿وَهِيَ دُخَانٌ﴾: «مُكوَّنة مما يُشبِه الدُّخانَ».

☑ قلتُ: هذا خلافُ ظاهرِ الآية، ولا دليلَ عليه، **فالدُّخانُ هو الدُّخان وليس ما يُشبِهُه!** وبهذا قال أهلُ التَّفسير.



ثلاثة وخمسون : ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾[فصلت:١٢].

❖ قولُه في تفسيرِ ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾: «أحْكَمَ وأبْدَعَ خلقَهنَّ».

☑ قلتُ: هذا تفسيرٌ قاصِر، لأنَّ معنى **(قَضى)** هنا: **فَرغ وانتَهى**؛ كقولِه: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ..﴾، وبالتَّالي فهو -سُبحانه- فرغَ مِن خَلقِهنَّ **بإحكامٍ وإبداع**.



أربعة وخمسون : ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[القتال:٢٠-٢١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾: «قاربَهمْ ما يُهلكُهُم **-واللام مَزيدةٌ-**، أو: العِقاب أحقُّ وأوْلى لهم».

☑ قلتُ: فسَّر الشَّيخُ الآيةَ هُنا بأحد قولَيْ المفسِّرين؛ على اعتبارِ أنَّ قولَه ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾ نهايةُ الكَلام، والذي بعدَه ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كَلام مُستَأنَف.

وهناك قولٌ آخرُ للمُفسِّرين في قولِه ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ خيرٌ لهم.

فهذانِ قَولانِ جائِزانِ ما داما غيرَ مُتعارِضَيْن؛ وهذا مِن إعجازِ القُرآن.

تَنبيهٌ: قولُه «واللامُ مَزيدةٌ»؛ **الأنْسَبُ مع القُرآنِ اجتنابُ مِثلُ هَذا التَّعبيرِ؛ ويُعجِبُني صنيعُ بعضِ العُلَماءِ حيثُ يتجنَّبونَ هذه اللَّفظةَ؛ فيقولونَ:** (صِلة)، **ولا يَقولونَ:** (زائدة)؛ **تأدُّبًا مع كلامِ الله تعالَى، وإن كانَ المقصودُ بالزِّيادةِ الزِّيادةَ النَّحويَّةَ، لا أنَّها لَغْوٌ، ولكن يَبقَى اجتِنابُها أوْلى.**

وقد سألتُ شيخَنا العَلامة عليَّ بنَ حَسن الحلبيَّ عن حُكمِ استِعمالِ هذه اللَّفظةِ مع حُروفِ **القُرآنِ** وكَلِماته؛ فقال: «**يُجْتَنَبْ، يُجْتَنَبْ**».



خمسة وخمسون : ﴿**فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ**﴾[الطور:٤٥].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**يُصْعَقُون**﴾: «يُهلَكُون -يومَ بَدر-».

☑ قلتُ: الأرجحُ هو قولُ الجُمهورِ **أنَّه يومُ القِيامة**؛ لأنَّه لم يَرِدْ في ذلك سببُ نزولٍ للآيةِ يُفيد تخصيصَها بِيومِ بَدرٍ، والله أعلم.



ستة وخمسون : ﴿**وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ**﴾[الطور:٤٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ**﴾: «عذاباً قبل ذلك هو القَحطُ».

☑ قلتُ: وهذا بِناء على ما قالَه في الآيةِ السَّابقة أنه يَومُ بَدرٍ.

ولكنْ على قولِ الجمهور؛ فإنَّ العذابَ هُنا شاملٌ لِعـذاب **الـدُّنيا** بالقَتـلِ والسَّـبي والإخراجِ مِن الدِّيار، ولِعذابِ **البَرزخ** والقبرِ. انظُر: «تفسيرَ السَّعديِّ» (ص٨١٨).



سبعة وخمسون : ﴿**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ**﴾[الرحمن:٤٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**جَنَّتَانِ**﴾: «بُستانٌ داخِل القَصر وآخرُ خارجَه».

☑ قلتُ: والصَّواب أن تُفَسَّر بقولِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَـيْنَ أَنْ يَنْظُـرُوا إِلَى رَبِّهِـمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» رواهُ البُخاريُّ (٤٨٧٨)، ومسلمٌ (١٨٠).

ومعنى الجنَّة في اللُّغة: البُستان، والمعنى الشَّرعي -**هُنا**- يُقدَّم عـلى اللُّغـوي؛ لأنـه ثبَتَ به النصُّ، و**لأنَّ القُرآنَ نزلَ لِبيانِ الشَّـرعِ، لا لبيان اللُّغة**.

وراجع الأصلَ في المقدِّمة.



ثمانية وخمسون : ﴿**فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ**﴾[الرحمن:٥٠].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ**﴾: «التَّسْـنيمُ والسَّلسبيلُ».

☑ قلتُ: **لا دليلَ** على أنها التَّسنيمُ والسَّلسبيل! فوَجب الوُقوف على ظاهر الآية.



تسعة وخمسون : ﴿**لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ**﴾[الواقعة:٧٩].

❖ قال في تفسيرها: «صفةٌ أُخرى للقرآن».

☑ قلتُ: الضَّمير عائدٌ على أقربِ مَذكور؛ فيكون مَعناهُ: لا يمَسُّ الكتابَ المكنونَ **الذي في اللَّوح المحفوظِ** إلَّا المطَهَّرون **وَهُم الملائكة**.

ونقَل شيخُنا محمَّد بنُ جميل زينُو عن الإمامِ ابنِ عُثيمين؛ أنَّه قال: «لو كانَ المرادُ بقولِه ﴿**إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ**﴾ الذين طهَّروا أنفسَهم مِن الأحداثِ لَقالَ (إلا المتطهِّرون)؛ لأنَّ الملائكةَ مُطَهَّرون، وغيرُهم الذين يُصيبُهم الحدَث مُتطهِّرون مِن الحدَث». انظر: «تنبيهات مهمَّة على قُرَّة العَينين وتَفسيرِ الجَلالَين» (ص٢٠-٢١).



ستون : ﴿**هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ** ...﴾[الحديد:٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ٱلظَّٰهِرُ**﴾: «بوُجودِه ومَصنوعاتِه وتدبيره»، ﴿**وَٱلْبَاطِنُ**﴾: «بِكُنهِ ذاتِه عن العُقول».

☑ قلتُ: الأَوْلى والصَّواب أن نُفسِّر هذَيْنِ الاسمَيْن بما جاء في الخبَر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُنَا إِذَا أَخَذْنَا مَضْجَعَنَا أَنْ نَقُولَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا **اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ** اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ وَأَغْنِنَا مِنْ الْفَقْرِ» رواهُ مسلمٌ (٢٧١٣).

وقد نبَّه على هذا: الشَّيخُ محمَّد الخميِّس في «التَّعقُّبات المفيدة» (التعقُّب السادس) قائلاً: «فيكونُ اسمُه (الظَّاهِر) **دالاً على علوِّه على خلقِه [بِذاتِه]**، واسمُه (الباطِن)

دالاًّ على إحاطةِ عِلمِه وأنَّه لا يَحجبُه شيءٌ؛ **فسمْعُه واسعٌ لجميعِ الأصـوات، وبَصـــرُهُ نافذٌ إلى جميعِ المخلوقات**».



واحد وستون : ﴿**ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ**﴾[الملك:١٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ**﴾: «أمْـرُه وقَـضـاؤُه وسـُلطانه».

☑ قلتُ: وهذا **تَهَرُّبٌ مِن إثباتِ أن ربَّنا في السَّماء بِذاتِه**، أي: في العلوِّ المطلَق فوق عرشِه؛ كما ثبتَ في «صحيحِ الإمامِ مُسـلمٍ» (٥٣٧) مِـن حـديثِ مُعاويـةَ بـنِ الحَكَـم السُّلميِّ ﵁ قال: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُـدٍ وَالْجَوَّانِيَّـةِ فَاطَّلَعْـتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِـنْ بَنِـي آدَمَ آسَـفُ كَـمَا يَأْسَـفُونَ لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُـولَ الله أَفَلَا أُعْتِقُهَا. قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا؛ **فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ الله؟» قَالَتْ: فِي السَّـمَاءِ**، قَـالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

وجاءَ في الحديثِ الآخَرِ الذي حدَّثَني به شيخُنا نادِر بنُ محمَّد غازِي العنبتـاوِي **وهـو أوَّل حديثٍ سَمعتُه مِنـهُ** بإسـنادهِ **المسلسـلِ بالأوَّليَّـة** إلى سُـفيانَ بـن عُيَينـةَ وإليـه يَنتهـي **التَّسلسُل بالأوليَّة**، عن عمرِو بنِ دينار، عن أبي قابُوس، عن عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العـاص ﵄ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الرَّاحِمونَ (**يَرحمُهُم الرَّحمن**=) تَبـارَكَ وتَعـالَى؛ **ارحَمُـوا مَن في الأرض** (=**يَرحَمكُم مَن في السَّماء**)». والحديثُ أخرجهُ الإمامُ البُخاريُّ وغيره.

وانظُر -لزاماً- تفصيلَ الإمام تقيِّ الـدِّين الهـلالي ﵀ حـول مَسـألة (العلـوِّ) في

كتابِه: «سَبيلِ الرَّشاد» (ج٥/ ص٨٨-٢٤٧ مشهور) فقد أوْرَدَ هناك الآياتِ الدَّالَّة على العلوِّ، ثم الأحاديث، ثم أقوالَ الصَّحابة، ثم أقوالَ التَّابعين، ثم أقوالَ الأئمة الأربعة وأتباعِهم، ثم أقوالَ أئمةِ أهلِ الحديث، ثم أقوالَ أئمةِ اللُّغة، ثمَّ...ثمَّ... وقال في آخِرِ ذلك: «قد أطَلْتُ في هذا البابِ؛ لأنَّه أهمُّ أبوابِ آياتِ الصِّفات، **فإنَّ كلَّ مَن اعتقد عُلُوَّ الله تعالى واستِواءَهُ على عَرشِهِ وبَيْنُونَتَه مِن خَلقِهِ لا يَرُدُّ شَيئاً مِن الصِّفاتِ**.

ومن سُوءِ الحظِّ [!] أنَّ نفيَ هذه الصِّفة الكريمةِ قد شاع في بلادِ المُسلمين منذُ أزمنةٍ مُتطاولة؛ فعامَّتُهم يقولونَ: اللهُ في كلِّ مَكان، وخاصَّتُهم تقولُ: لا داخلَ العالَمَ ولا خارجَه ولا في أيِّ جِهةٍ مِن الجِهاتِ السِّت؛ لأنَّ المعتزلةَ والخوارجَ والمتأخِّرين مِن الأشعريَّة نجحُوا في تضليلِ النَّاس وإبعادِهم عن الإيمانِ بِعلوِّ الله تعالى وكونِه فَوقَ خَلْقِه! **فالحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لنهتديَ لو لا أنْ هَدانا اللهُ**» اهـ.

قلتُ: وجُلُّ مادةِ هذا الباب جمَعها الإمامُ الهلاليُّ مِن كتابَي: «العُلوِّ للعليِّ العَظيم» (١/ ٢٤٥-٣٨٨) للإمامِ الذَّهبي، و«اجتماعِ الجُيوشِ الإسلاميَّة على غزوِ المعطِّلة والجهميَّة» (ص٩٥-٣٢٤) للإمامِ ابنِ القيِّم؛ أفاد هذا شيخُنا العلامةُ مَشهورُ بنُ حسَن في تعليقِه على الكتاب. وانظُر -كذلك- في هذا الباب؛ كتابَ: «**مجمَلِ أدلَّةِ العُلوِّ وَالفوقيَّة** ونَقْض أبرزِ شُبَه المخالِفين العقليَّة والنقليَّة» لشيخِنا الفاضل محمَّد خَشَّان -ثَبَّتهُ الله- ، وكذلك ما سطَّره أخي الفاضِل ياسين آل نزال في ردِّه على الغماريِّ الذي بِعنوان: «اجتماعِ جُيوشِ التَّوحيدِ..» أو بعنوان: «تَهافُت المدرَسةِ الغماريَّة».



اثنان وستون : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾: «كنـايةٌ عن شـــدَّة هَولِ القِيامةِ».

☑ قال الشَّيخ محمَّد بن عبد الرَّحمنِ الخُميِّس -متعقِّباً- : «هذا أحدُ القَـولَين في تفسـيرِ الآية، **والقولُ الثَّاني: أن المرادَ يكشفُ اللهُ عن ساقِه، ويدلُّ لهذا: الحديثُ الثَّابتُ في الصَّحيح**، والسَّلف لم يَختلفوا في إثباتِ صِفة السَّاق، كرِجلِه ويَدِه، **وإنما اختلفُوا في تفسيرِ هذه الآية**.

فقال بعضُهم: (المرادُ بالسَّاق ساقُ الله) فاللهُ يَكشفُ عن ساقِه فيَسجُد له المؤمنون حينئذٍ **كما في الصَّحيحين** [البُخاريِّ (٧٤٣٩)، ومُسلم (١٨٣)].

وقال بعضُهم: (إنَّ المرادَ شدَّة الهَول) فلم يَجعلوها مِن آياتِ الصِّفات، ولكـنَّهم لم يَنفُـوا صِفةَ السَّاق الثابتةَ في السُّنَّة، **فلم يُثبِتُوا صفةَ السَّاق بنصِّ القُرآن وإنَّما أثبتوها بالسُّـنَّـة**.

ولا مُنافاة بين القَولَين؛ فاللهُ يَكشف عن ساقِه يومَ شدَّة الهَول، بخلافِ المعطِّلة فـإنَّهم لا يُؤمنون بصِفةِ السَّاق ولا يُثبِتونها لا بالقُرآنِ ولا بالسُّنَّة، بل حَملُوا الآيةَ والحـديثَ عـلى شِـدَّة العَذاب، وهذا وإن كان محتملاً في الآيةِ فإنَّه لا يحتملُ في تَفسيرِ الحديثِ لوُرُودِ السَّاق مُضافةً إلى الضَّمير العائِد على الله تعالى». انظر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب السابع).



ثلاثة وستون : ﴿**لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ**﴾[الحاقة:٤٥].

❖ قال في تفسيرِها: «بِيَمينه، أوْ بالقـُـوَّة والقُـدْرَة».

☑ قلتُ: قولُ الشَّيخ: (بِيَمينِهِ) يعني يَمِين المأخوذِ به؛ كقولِ ذِي السُّلطان: (خُـذ

بِيدِهِ فأقِمْهُ، وافعلْ بِهِ كذا وكذا..) وهذا أحدُ قَولَي أهلِ التَّفسير، والذين قالوا بـه مِـن أهلِ السُّنَّة **لم يَنفوا أنَّ لله يَدَيْن يَمِين**.

والقولُ الآخَر: معناه لانتَقَمنا منه بـاليَمين؛ لأنهـا أشـدُّ في الـبَطش. ولِـذا حـاول الشَّيخُ مخلوف **تحريفَ المَعنَى** فقال: (أوْ بالقـُـوَّة والقُـدْرَة) **وهذا قولُ أهـلِ التَّعطِيـل، مُخالِفين** لما وَرد عن النبيِّ ﷺ **بصريحِ العِبارَةِ** قَولـه: «إنَّ اللهَ كتـبَ التَّـوراةَ **بِيَـدِهِ**» رواهُ مُسلمٌ (٢٦٥٢)، وقال ﷺ أيضاً: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ الله عَلَى مَنَابِرَ مِـنْ نُـورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ **وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِـينٌ**» رواهُ مُسـلمٌ -أيضـاً- (١٨٢٧)، وقـال ﷺ أيضاً: «إنَّ أوَّل شيءٍ خَلقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: القَلَمَ؛ **فأَخَذهُ بِيمينِـهِ وكِلتَـا يَدَيـهِ يَمينٌ**» صحَّحهُ الإمامُ الألبانيُّ في «الصَّحيحة» رقم (٣١٣٦).

وانظُر ما سبق في التَّعليق (الحادي والخمسين).



أربعة وستون : **﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾**[المعارج:٤].

❖ قال في تفسيرِ **﴿مِقْدَارُهُۥ﴾**: «في حقِّ الكفَّار».

☑ قلتُ: بل هو في حقِّ جميعِ العِبادِ **حتى عُصَاةِ المسلمين**؛ لِـما ثَبـت عـن رَسُـولِ الله ﷺ أنه قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَـا حَقَّهَـا إِلَّا إِذَا كَـانَ يَـوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَـارِ جَهَـنَّمَ فَيُكْـوَى بِهَـا جَنْبُـهُ وَجَبِينُـهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ **فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْـفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَـيْنَ الْعِبَـادِ**

فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» رواه الإمام مسلم (٩٨٧).

وهذا لا يخالف ما وردَ في أنَّ المؤمنَ يُخفَّف عليهِ في ذلك اليوم. انظُر: «الصَّحيحة» تحت الحديث رقم (٢٨١٧).



خمسة وستون : ﴿**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**﴾[المدثر:٤].

❖ قال في تفسيرِها: «كناية عن تَطهِير **النَّفسِ** مِن المذامِّ».

☑ قلتُ: بل الآية عامَّة، فهي تشمَل هذا، وتشملُ تَطهيرَ الثِّياب مِن الأوساخِ والأنجاسِ **الحِسيَّة**؛ فَكِلا الأمرَين مأمورٌ بِهما المؤمِنُ، **ومَنْ خَصَّصَ فعَليهِ الإتيانُ بالدَّليل**. وانظُر تفسيرَ الآية مِن «تفسيرِ الإمامِ السَّعديِّ» (ص٨٩٥).



ستة وستون : ﴿**سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى**﴾[الأعلى:١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ**﴾: «نَزِّهُه ومَجِّدهُ تعالى عمَّا لا يَليق به».

☑ قال الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الخُميِّس -متعقِّباً- : «ولم يَذكُرِ ﴿**ٱلْأَعْلَى**﴾[وهي تَمام الآية، ومعناهُ: الأعلى مِن كلِّ شيء، فهو أفعَلُ تفضِيل دالٌّ على عُلوِّه تعالى **بكلِّ معاني العلوِّ**؛ فهو الأعلَى قدْراً ومنزلةً، وهو الأعلى بالقَهرِ والغَلبة **وهو الأعلى بِذاتِه فوقَ كلِّ شيء**.

وفي ذِكرِ اسمِه (**الأعلَى**) في هذا الموضع بيانٌ لموجبِ استحقاقِه للتَّسبيح وهو التَّنزيهُ عن النَّقائص». انظُر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الثامن).



قلتُ: هذا آخرُ ما يَسَّرَ اللهُ لي من التَّعليقـات، فالحمدُ لَهُ أوَّلاً وآخِـراً، وسـبحانَك اللَّهُمَّ وبحمدِك، أشهدُ أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرُك وأتوبُ إليك.

وكتب

عُمَـرُ بنُ عَبْدِ الهَـادِي الكَرْخِيُّ

حَرَّرْتُ (أصلَهُ) في الأوَّلِ مِن شهرِ رَمضانَ الـمُعَظَّم سَـنَة ١٤٢٩ للهِجرة؛ في محلِّ الإِقامة بعَمَّان، الأردُنّ

N